جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006-2017

Political Development and its Role in Political Stability in the State of Kuwait During the Period 2006-2017

إعداد:

عبد العزيز عقيل محسن الحسيني

(1670600019)

إشراف:

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

قدت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الفصل الأول 2019/2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويـــض

أنا **عبد العزيز عقيل محسن الحسيني** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي الموسومة "**التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006-2017**" ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

التاريخ: 2018/12/27

التوقيع: .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

وقد أوصى بإجازتها بتاريخ 27/12/2018.

للطالب: عبد العزيز عقيل محسن الحسيني

الرقم الجامعي: (1670600019)

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور: محمد عوض الهزايمة	مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور: أمين علي العزام	عضواً	.....
الدكتور: عادل القاطي	عضواً	.....
الدكتور: حمزة اسماعيل أبو شريعة	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى وطني العزيز دولة الكويت

كما أهديه إلى وطني الثاني المملكة الأردنية الهاشمية

وإلى عائلتي التي ساندتني في هذا الطريق

وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشــكر والتقديــر

الحمد لله والشكر لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

أتشرف بتقديم خالص شكري وتقديري إلى جامعة آل البيت

كما أتقدم إلى أعضاء الهيئة التدريسية الأفاضل في معهد بيت الحكمة

وإلى السادة الأفاضل لجنة المناقشة الكرام على ما أتاحوه من وقت وما بذلوه من جهد في مناقشة هذه الرسالة

وأخص بالشكر والتقدير حضرة الدكتور محمد عوض الهزايمة الذي تفضل بالإشراف على الرسالة وبذل كل جهد ممكن في إتمامها

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006-2017

إعداد:

عبد العزيز عقيل محسن الحسيني

إشراف:

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

هدفت الدراسة إلى بيان دور التنمية السياسية في دولة الكويت ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي هناك، وقامت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: (أن هناك علاقة ارتباطية بين التنمية والاستقرار حيث إذا وجدت التنمية وجد الاستقرار)، وأما السؤال المحوري للدراسة فهو: (ما دور التنمية في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006-2017)، هذا وقد اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي لبلوغ أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها والإجابة عن سؤالها المحوري.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الاستقرار السياسي المنشود لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سعي كافة الأطراف المعنية في الدولة إلى تحقيق التنمية السياسية المنشودة على أرض الواقع، كما أظهرت النتائج أن مستوى المشاركة السياسية في دولة الكويت جيد على مستوى الطبقات الشعبية وضعيف على مستوى الانتماء الحزبي السياسي في دولة الكويت، وأن الثقافة السياسية تؤدي دوراً محورياً في عملية بناء الدولة وتنميتها، كذلك المشاركة السياسية في الكويت تواجه العديد من التحديات المختلفة، ولعل من أبرزها تلك التحديات التقليدية المتصلة بالأبعاد السياسية.

وأوصت الدراسة بضرورة السعي نحو تعزيز عمليات التنمية السياسية في المجتمع الكويتي سعياً نحو تعميق السلوك الديمقراطي في مختلف مجالات الحياة، وأهمية تظافر الجهود الرسمية والشعبية لمواجهة التحديات التي تعوق عملية التنمية السياسية في الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

التفويض.....ب

قرار لجنة المناقشة.....ج

الإهـــداء.....د

الشــكر والتقديـــر.....ه

الملخص باللغة العربية.....و

فهرس المحتويات.....ز

المقدمة:..... 1

أهمية الدراسة:..... 2

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:..... 2

أهداف الدراسة:..... 3

فرضية الدراسة:..... 3

متغيرات الدراسة:..... 4

مصطلحات الدراسة:..... 4

منهجية الدراسة:..... 5

الدراسات السابقة:..... 6

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهومي التنمية السياسية والاستقرار السياسي..... 9

المبحث الأول: التنمية السياسية، الماهية والتحديات..... 10

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي، الماهية والتحديات..... 20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: دولة الكويت بين التنمية والاستقرار (2006-2017) 30
المبحث الأول: النظام السياسي وواقع التنمية السياسية في الكويت 31
المبحث الثاني:دور التنمية السياسية في أبعاد الاستقرار السياسي في الكويت (2006-2017) 58
الخاتمة: 75
أولاً: الاستنتاجات: 76
التوصيات: 78
قائمة المصادر المراجع 79
Abstract 89

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تشكل التنمية بمفهومها العام عملية شاملة ذات مضامين اقتصادية واجتماعية وسياسية، أي انها عملية لا تقبل التجزئة، وأي تحوّل في أحد هذه المضامين يقود إلى تحوّل وتغيير في البقية، إلا أن التنمية السياسية، كنشاط يقوم به المواطن العادي من أجل التأثير في صناعة القرار الحكومي، ظلت الغائب الأكبر لدى صانع القرار، ولدى الباحثين والكتاب، الأمر الذي أدى الى التشكيك في حتمية التنمية، بالنسبة لبعض الدول، خاصة الريعية منها، أي تلك الدول التي تعتمد على مصادر دخل غير الضرائب وتقوم بصرفها على التنمية، كما هو الحال في دولة الكويت التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي ووحيد للدخل.

ولم يكن موضوع التنمية السياسية ملحاً في معظم دول الخليج في العقود الماضية، مع تفاوت درجة الحاجة ومقدار الالحاح في كل دولة على حدة، وذلك لأسباب وظروف سياسية وثقافية واقتصادية وتاريخية، إلا أن هناك ثلاث مقاربات لموضوعة التنمية السياسية يجب أخذها بنظر الاعتبار عند البحث في مفهوم التنمية السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، وفي دولة الكويت على وجه التحديد، أولها يربط التنمية السياسية بمقدار ما يتحقق من إنجاز في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وثانيها يتمثل في ربط مؤسسات النظام السياسي بالتنمية السياسية، فبناء الأمة، وتطور الهيكل الإداري للدولة من جهة الانسجام والطواعية تجاه التغيير، وتحقيق قدر من الاستقلال لأجزائه وانسجامها مع باقي المؤسسات، مؤشران غلى إمكانية تطور في الممارسة والتنمية السياسية. وثالثها يربط بين التنمية السياسية والقيم السياسية السائدة في مجتمع ما. وفي حال النظر للمقاربات الثلاث باختلافها، إلا أنها تتفق جميعها على أن التنمية السياسية تصب في نهاية الأمر بمصلحة الاستقرار السياسي للدولة ككل.

بناءَ على ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006-2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال تناولها لواقع التنمية السياسية في دولة الكويت ودور هذه التنمية في تحقيق الاستقرار السياسي المنشود، حيث تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2006-2017، وهي الفترة التي شهدت العديد من حالات التصادم بين الحكومة ومجلس الأمة. واعتماداً على ما سبق، فإن أهمية الدراسة تتضمن بُعدين أساسيين أحدهما علمي نظري، والآخر عملي تطبيقي يمكن وصفهما على النحو التالي:

الأهمية العلمية (النظرية): وتكمن في مساهمة الدراسة بتعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي تجاه بعض المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة كالتنمية السياسية، والاستقرار السياسي.

الأهمية العملية (التطبيقية): وتتمثل في إتاحة المجال أمام المعنيين بالشأن السياسي الكويتي للاطلاع على واقع التجربة السياسية في الدولة، ومسيرة الإصلاح السياسي التي انتهجها نظام الحكم في الكويت منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، وما توفره مسيرة الإصلاح هذه من انعكاس على الاستقرار السياسي ككل.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة الدراسة في دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي في دولة الكويت بين الأعوام (2006-2017)، وتتمحور الدراسة في السؤال المحوري التالي: ما دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006-2017؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية هي:

ما التحديات التي تواجه التنمية السياسية؟

ما التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما واقع التنمية في دولة الكويت؟

ما دور التنمية السياسية على جوانب الاستقرار السياسي؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحديد التحديات التي تواجه التنمية السياسية.

بيان التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي.

استعراض واقع التنمية في دولة الكويت.

إبراز دور التنمية السياسية على جوانب الاستقرار السياسي.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: (أن هناك علاقة ارتباطية بين التنمية والاستقرار حيث إذا وجدت التنمية وجد الاستقرار).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغيرات الدراسة:

هناك متغيران في الدراسة أحدهما مستقل والآخر تابع، وهما:

المتغير المستقل: التنمية السياسية.

المتغير التابع: الاستقرار السياسي.

مصطلحات الدراسة:

تناولت الدراسة المصطلحات التالية:

التنمية السياسية: تعرّف التنمية بأنها: (عملية سياسية تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقاً رئيساً لفاعليات التعبئة الاجتماعية) (عياد، 2002: 4). كما تعرّف بأنها ذات مدلولات عديدة منها: (التنمية ذات المدلول القانوني وهي التي تهتم بالدستور الخاص بالدولة، ومدلولها الاقتصادي تعنى بالنمو الاقتصادي وتوزيع الثروة، وأخيراً مدلولها السياسي يتعلق بالمشاركة السياسية (مبيض، 2002: 36).

ويرى الباحث بأن التنمية السياسية الخاصة بالكويت هي: (تلك العملية التي يقوم نظام الحكم في دولة الكويت من أجل إحداث تحولات جذرية في مجالات الحياة السياسية، وفق إجراءات تراعي قيم المجتمع وفقاً لمنهجية ديموقراطية تكون ضامنة لحريات الأفراد العامة، بما يمكنهم من الاندماج في العملية السياسية في ظل بيئة تحظى بالقبول والرضى والاستقلالية وسيادة القانون).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار السياسي: يعرّف الاستقرار السياسي بأنه: (ذلك الوضع الذي فيه يرتضي المحكوم بسياسة الحاكم ويعمل على دفعها للأمام) (عبود، 2001: 33)، كما يعرّف بأنه (الحالة التي تؤدى فيها الحقوق والواجبات بين القائد والسعب) (عزيز، 2009، 37).

ويرى الباحث بأن بالاستقرار السياسي هو: مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل النظام السياسي في دولة الكويت، والتي تخلق حالة من التعاون والثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتسمح بممارسة الحرية وحماية حقوق الأفراد من جهة، وتخلق مناخاً للمشاركة المجتمعية في آليات صنع القرار من جهة أخرى.

منهجية الدراسة:

قام الباحث باتباع المناهج الآتية:

المنهج الوصفي: وتمثل مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت كلاً من التنمية السياسية والاستقرار السياسي في دولة الكويت، مع التطرق لبعض التجارب الإقليمية والعربية في هذا الصدد وذلك نظراً لتشابه الظروف الجيوسياسية الإقليمية والعربية مع الواقع الكويتي.

المنهج التحليلي: واتضح هذا المنهج من خلال بيان دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006-2017، وذلك من خلال الاطلاع على كافة الأحداث السياسية التي شهدها مجلس الأمة في صدامه مع الحكومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء استعراضاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وعلى النحو الآتي:

دراسة الخريشا (2017) بعنوان: "التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 1999-2017".

هدفت الدراسة التعرف على مفهوم التنمية السياسية بمعناها الواسع، ومدى ارتباطها بالاستقرار السياسي، والتعرف على واقع التنمية السياسية في الأردن، وبيان التحديات التي تواجه عملية التنمية والإصلاح السياسي، وتقديم المقترحات المناسبة لحلها. واستخدمت الدراسة مقاربة منهجية مركبة تتكون من منهج تحليلي يدرس ويحلل تأثير التنمية السياسية على عملية الاستقرار السياسي في الأردن، ومنهج تاريخي يتتبع ويراقب الجهود التي يبذلها الأردن في سبيل تحقيق التنمية السياسية وما يرتبط بها من استقرار سياسي، ومنهج صنع القرار يوضح مستوى استجابة صانع القرار وجهوده الحثيثة لدفع عملية التنمية السياسية في الأردن للوصول إلى المستويات المنشودة من الاستقرار السياسي. وأظهرت نتائج الدراسة أن الثقافة السياسية تؤدي دوراً مهماً في عملية بناء الدولة وتنميتها، إذ تمثل نسقاً متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع، فعلى الرغم من أن تلك العملية تجري بتخطيط واعٍ ومقصود من النظام السياسي وتهدف في الأساس إلى تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه، إلا أن المجتمع يسهم في هذه العملية عبر صياغة المدخلات، ويقوم النظام بصوغ المخرجات.

دراسة شبلي (2016) بعنوان: "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في الدول العربية.

هدفت الدراسة إلى بيان واقع التنمية السياسية عبر استعراض تجارب عدد من الدول العربية في هذا الصدد، وطبيعة العلاقة بين التنمية السياسية التي انتهجتها تلك الدول والاستقرار السياسي التي تعيشه تلك الدول نتيجة لهذه التنمية. وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع التنمية السياسية في بعض الدول العربية كان حافلاً بالإنجازات من خلال تبني صناع القرار السياسي لهذه المهمة، التي تكللت بتشريع عدد من القوانين التي تخص الحياة السياسية في البلاد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أظهرت النتائج أن للمشاركة السياسية أهمية كبيرة في عمليات التنمية السياسية في البلاد كونها ضرورية على صعيد الفرد والمجتمع والدولة، ولأن عملية المشاركة السياسية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً مهماً في الحياة السياسية لمجتمعه، تحقق للمجتمع المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الشعب الواحد، وتحقق للدولة الوحدة الوطنية عن طريق إدماج المواطنين وبشكل متزايد في الحياة العامة.

دراسة الزعبي (2015) بعنوان "السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتنموية التي تنتهجها المجتمعات أو الحكومات بشكل عام والمجتمع الكويتي على وجه الخصوص، وعمليات الحراك السياسي، متمثلة في حالة المد الثوري التي لا تزال تجتاح بلداننا العربية. وقد جاءت هذه الدراسة التطبيقية كإحدى المحاولات الجادة التي تستهدف دراسة تحديات الحراك السياسي على المجتمع الكويتي، وذلك بقصد فهم السياق التنموي الذي يمكن أن يدفع بفئات مختلفة من المجتمع الكويتي إلى اللجوء لخيار الشارع للتعبير عن رفضها لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية من تردّ، فضلاً عن ثورتها ضد حالات الفساد التي وصلت إلى مستويات خطيرة. وأظهرت النتائج أن ما شهده المجتمع الكويتي من مظاهر احتجاجية يمكن إرجاعها في جانب كبير منها إلى السياسات التنموية التي تنتهجها الحكومة الكويتية لما يعتريها أوجه قصور في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والسكانية، ومن ثمّ فإن الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الذي تنشده دولة الكويت لن يتأتى إلا بعد الانصياع لمطالب المواطنين والأصغاء لمشكلاتهم، وإجراء التغيير والتعديلات اللازمة في سياساتها الاجتماعية والتنموية.

دراسة العتيبي (2013) بعنوان "الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012)".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الحراك السياسي الذي شهدته دولة الكويت خلال الفترة من 2006 وحتى 2012، وتداعيات هذا الحراك على الاستقرار السياسي في دولة الكويت، حيث اعتمد الباحث المنهج التاريخي، إضافة للمنهج الوصفي التحليلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت نتائج الدراسة ارتباط الحراك السياسي في الشارع الكويتي بالصراع الديموقراطي الذي يقوم على أساس الممارسة السياسية والديموقراطية في الدولة، فبدون أي حراك سياسي أو أية ممارسة ديموقراطية سليمة لن يتطور المجتمع ويتقدم، وقد أكدت الدراسة على أن الدستور الكويتي يأخذ بنظام وسطي بين النظامين البرلماني والرئاسي، ويجمع بين سمات كل من النظامين، وهذا بدوره يوفر بيئة مناسبة للتنمية السياسية التي تعزز من الاستقرار السياسي في الكويت.

دراسة الدرمكي (2012) بعنوان "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981-2012)".

هدفت الدراسة إلى بيان دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، حيث رصدت الدراسة الفترة الممتدة من 1981 وحتى 2012، وبحثت الدراسة بشكل رئيس مدى ارتباط التنمية السياسية بالمشاركة السياسية في السلطنة. واظهرت نتائج الدراسة أن ملامح التنمية السياسية بدأت بالتبلور في سلطنة عمان إبان استلام السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في السلطنة سنة 1970، كما أظهرت نتائج الدراسة أن عمليات التحول الديموقراطي التي تقع ضمن جهود التنمية السياسية قد مرت بالعديد من التحولات والتطورات، توافقت فيها كل من وجهة نظر صانع القرار مع المواطنين.

وأما ما تختلف به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فتتجلي بما يلي:

بأن هذه الدراسة أخذت بالظروف التي تعيشها دولة الكويت والمؤثرة على الاستقرار السياسي والتي مصدرها عدم وجود تنمية حقيقية في دولة الكويت رغم الثراء الذي تعيشه الدولة، حيث أن الكثير من فئات المجتمع تكاد تكون محرومة من أبسط مقومات الحياة، وبالتالي تعمل على خلخلة الاستقرار بالدولة، وهذا يتطلب من صناع القرار العمل على تحفيز العوامل التنموية لتؤدي بدورها إلى استقرار حقيقي في ربوع الدولة.

أن هذه الدراسة جاءت للتمييز ما بين الحراك السياسي وأثره على دولة الكويت، حيث أن الحراك في كثير من مظاهره يؤدي إلى إعاقة التنمية السياسية، لانشغال النظام السياسي بوضع حد للحراك، وهذا بدوره يؤدي إلى انشغال النظام السياسي بأمور غير تنموية.

أن هذه الدراسة جاءت لتتماشى مع ظروف المرحلة، وبينت ما على صناع القرار أن يتخذوا من قرارات تنموية، لأنها قرارات تصب في مصلحة انجاح عمليات التحول الديموقراطي التي يتبنونها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول:

التأصيل النظري لمفهومي التنمية السياسية والاستقرار السياسي

تعمل الدولة دائبة على المضي قدماً في موضوع التنمية السياسية وهذا له موجباته كون التنمية السياسية في واحدة من ايجابياتها تدفع ازدهار الدولة للأمام من خلال إيجاد فرصة عمل، والتي بدورها تغطي على ما يسمى بالبطالة التي تكون بمثابة حمل ثقيل على كاهل الدولة، والتنمية السياسية تدفع إلى إيجاد الوفرة المالية في خزينة الدولة، والتي تغنيها عن الاستدانة والمضي قدماً في تنفيذ المشاريع التي تنوي الدولة تحقيقها، كون هذه المشاريع هي الأخرى تصب وفرة في خزينة الدولة، فعندها الدولة تسعى إلى تحقيق أهدافها الخارجية لكونها قد تطمئنت على سلامة وضعها الداخلي من خلال نجاح الخطط التنموية التي رسمتها وفق مخططات عقلانية صنعتها النخبة القائمة على الدولة.

إن نجاح التنمية السياسية بدورها تلقي ظلال إيجابية على الاستقرار السياسي، الذي يعتبر سمة رئيسة من سمات النظام السياسي الناجح في الدولة، ما يشيع حالة رضى بين أبناء الشعب عن أداء النظام السياسي الذي حقق لهم هذا الاستقرار، فيعيش المواطنون بطمأنينة وأمان، وخاصة وقد اختفت البطالة عن صفوف الشباب الذين هم عماد الدولة، بعد أن سنحت لهم الخطط التنموية الوظائف التي يستطيعون من خلالها تحقيق أهدافهم في العيش الرغيد الذي طالما انتظروه.

ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناول في مبحثين هما:

المبحث الأول: التنمية السياسية، الماهية والتحديات.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي، الماهية والتحديات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التنمية السياسية، الماهية والتحديات

إن تحديد مضامين مفهوم التنمية السياسية لا بد وأن يسبقه توضيح لمفهوم التنمية السياسية، وأهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية، ومن جهة أخرى لا بد وأن يتم توضيح التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه عملية التنمية السياسية، وإن مفهوم التنمية يختلف من باحث إلى آخر، وهذا الاختلاف لا بد من حصوله، لكونه يتعلق بعدة ظروف وأمور تتعلق بالناظر لمفهوم التنمية، وهذه الظروف تتعلق باهتمامات الباحث من جهة، ومن الخلفية الثقافية التي يتمتع بها، لذا فعند عملية التطبيق وبعد اتخاذ القرار يجب الباحث نفسه مرغماً على أن يراعي في بحثه وجهة النظر التي يتبناها عن الموضوع والذي هو واقع مفهوم التنمية، وفق ما يذهب إليه من إدراك حول هذا الموضوع.

ولطالما أدرك المفهوم الذي حدده فإن ذلك يؤدي إلى وجود تحديات تحول بين الباحث وتحقيق أهدافه التنموية على أرض الواقع، مما يستوجب عليه تحديدها أولاً ثم القيام بحلها وفق ما يجده ملائماً. وبناءَ عليه، فإننا سنتناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ماهية التنمية السياسية.

المطلب الثاني: تحديات التنمية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول:

ماهية التنمية السياسة

عادة ما ينظر إلى التنمية بمفهومها العام بأنها عملية شاملة ذات مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية، وأي تحوّل في أحد هذه المضامين يقود إلى تحوّل في باقي المضامين. إلا أن التنمية السياسية ظلت غائبة إلى حد ما في المجتمعات العربية بشكل عام، ومجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، وبالتحديد في دولة الكويت، ولعل دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تشهد مفهوم التنمية بشكله التقليدي المعروف بعد، نظراً لطبيعة أنظمة الحكم في هذه الدول من جهة، ولغياب التجربة الحزبية التي سادت في باقي الدول العربية من جهة أخرى، وهو ما يعكس أهمية التعريف بالتنمية السياسية، وتحديد أهم المعوقات التي تواجه هذه العملية.

وبناءَ عليه، فإننا سنتناول هذا المطلب من خلال فقرتين رئيستين هما: أولاً: التعريف بالتنمية السياسية، وثانياً: معوقات التنمية السياسية.

أولاً: التعريف بالتنمية السياسية: واجه مفهوم التنمية عدداً من الصعوبات في حصره كمفهوم ووضع تعريف شامل ومحدد له، حيث تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى كالتحديث والتغيير والتطور، وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتبرونها بمثابة مرادفات للتنمية السياسية، إضافة إلى أن المحاولات الأولى التي صدرت لتعريف التنمية السياسية قد صدرت أساساً عن رجال الدولة وصانعي السياسة لا عن طريق العلماء والباحثين المختصين، وعليه فإن هذه المحاولات كانت أقرب إلى التحليلات السياسية منها إلى التعريفات العلمية، كذلك فإن طغيان الطابع الأيديولوجي لدى الباحثين المهتمين بقضايا التنمية السياسية والعالم الثالث أدى إلى إغفال الكثير من الحقائق العلمية الخاصة بوضع تعريف واضح للتنمية السياسية (الزيات، 2002: 98).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بدأت الملامح الأولى لظهور مفهوم التنمية السياسية تتضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات من القرن الماضي، وذلك نتيجة لاتساع دوائر البحث العلمي وامتداد نشاط الدارسين في تلك الفترة خارج نطاق العالم الغربي ليشمل مجتمعات العالم الثالث، وكذلك بسبب الثورة التي أحدثتها المدرسة السلوكية في معطيات البحث والدراسة في علوم السياسية والعلوم الاجتماعية، وبالتالي اتخذ مفهوم التنمية السياسية أبعاداً نظرية ومنهجية مختلفة أفرزت ظهور عدة اجتهادات وتصورات لتحديد مفهوم التنمية السياسية (هيجوت، 2000: 11). وفي هذا الصدد، قام الباحث "لوسيان باي" بجمع تلك الاجتهادات الخاصة بتحديد مفهوم التنمية السياسية عام 1965، وقام بتصنيفها ضمن قائمة شاملة في كتابه "جوانب التنمية السياسية، ومن أبرز هذه التصنيفات ما يلي: (وهبان، 2003: 67)

التنمية السياسية كمطلب سياسي للتنمية الاقتصادية.

التنمية السياسية كنمط لسياسات المجتمعات التقليدية.

التنمية السياسية كتحديث سياسي.

التنمية السياسية كتصميم للدولة القومية.

التنمية السياسية كتنمية إدارية وقانونية.

التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيرية.

التنمية السياسية كبناء للديمقراطية.

التنمية السياسية كاستقرار وتغيير منتظم.

التنمية السياسية كجانب من الجوانب المتعددة لعملية التغيير الاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هذا المنطلق، قدم (صعب، 1997: 8) تعريفاً للتنمية السياسية يقوم على التصنيفات الآنفة بشكل شمولي يجمع ما بين تلك التصنيفات بهدف تقديم تعريف شامل وجامع يمكن من خلاله تحديد مفهوم التنمية السياسية، حيث عرّفها بأنها "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل في الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى، مع إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين".

وبالنظر للتعريف السابق يتضح بأنه كان محيطاً بكافة التصنيفات التي قدمها "باي" في كتابه، إلى أن أهم ما يميز هذا التعريف بأنه قدم توضيحاً حول قيام مفهوم التنمية السياسية على عملية الارتقاء بحياة الفرد في المجتمع، وبناء مؤسسات الدولة وتحقيق التمايز بينها، وتمتع النظام السياسي بقدرات تتناسب والشرعية الممنوحة له.

من جهة أخرى، فقد حاول كل من "ألموند وبويل" تقديم وصف تفصيلي للتنمية السياسية بأنها تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديداً استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع. وقد قاما في هذا الصدد بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، إذ تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة (المغيربي، 1998: 61). إلا أن هذا الأمر يمكن النظر له بأنه قد حصر مفهوم التنمية السياسية على اعتبارها رد فعل، وليست فعلاً أصيلاً، فهي استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وليست عملية أصيلة يقوم بها النظام السياسي من أجل التنمية بحد ذاتها.

أما "جيمس كولمان" فقد وضع التنمية السياسية كمفهوم ضمن ثلاثة أطر، إطار تاريخي يرى أن عملية التنمية تاريخية، يمكن التوصل إلى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي، وإطار نمطي ينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات: التقليدية في مقابل الحداثة، والصناعية في مقابل الزراعة، وإطار تطوري ينظر إلى التنمية على أنها عملية دائمة من دون نهاية، يمثل المجتمع الأوربي قمة تطورها (عارف، 1994: 147).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قدم (الزيات، 1986: 9) تعريفاً للتنمية السياسية بأنها "عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية".

أما المشاط (1988: 1) فقد قدم تعريفاً مغايراً لسابقاته حول مفهوم التنمية السياسية، إذ عرّفها بأنها "عملية تتضمن بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق أكبر قسط من الاستقرار السياسي".

وبناءَ على ما سبق، يمكن تعريف التنمية السياسية بأنها تنمية قدرات الأفراد في المجتمع لإدراك وفهم مشكلاتهم بوضوح، وتوظيف كافة إمكاناتهم المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، إضافة إلى تمثيل كافة فئات المجتمع لقيم الديموقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين مختلف الأفراد.

ثانياً: معوقات التنمية السياسية: هناك العديد من المعوقات التي تواجه عملية التنمية السياسية، إلا أن هذه المعوقات ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية، فبعض المعوقات قد يوقف عملية التنمية بشكل نهائي، وبعضها الآخر قد يكون تأثيره محدوداً نسبياً، ومن الممكن تحديد أهم معوقات التنمية السياسية على النحو الآتي: (شفيق، 1982: 76)

1. أهم معوقات التنمية من الناحية الاجتماعية

ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة، حيث يترتب على هذه الزيادة غير المستغلة نقصاً في دخول الأفراد، والتأثير السلبي للخدمات المقدمة للجمهور، وتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كذلك زيادة تلوث البيئة.

سوء توزيع السكان جغرافياً والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع، وهو ما يشار إليه "بخلل النسق الأيكولوجي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم وما يترتب على ذلك من عدم إدراك الشخص الأمي لأهمية التنمية السياسية في مجتمعه ومتطلبات تلك العملية والمساهمة الإيجابية فيها.

العادات المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي، ونشهد ذلك بوضوح في المناسبات الخاصة بالزواج والتي تعتبر من أهم مشكلات المقبلين على الزواج ومن معوقاتها أيضا.

2. أهم معوقات التنمية من الناحية الاقتصادية

انتشار البطالة في المجتمع، فانتشار هذه الظاهرة بين الأفراد القادرين على العمل تعد من أهم معوقات عملية التنمية وهذه الظاهرة هي نتاج معوقات أخرى للعملية التنموية.

ضعف البنيان الصناعي لدول العالم الثالث كذلك التبعية الاقتصادية للخارج تعد من أهم معوقات التنمية، وتعتبر التبعية الاقتصادية للخارج من أكثر الجوانب ظلماً على تلك البلدان.

ضعف البنيان وسيادة الإنتاج الواحد والقصور في استغلال الموارد الطبيعية وعدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة.

وهناك من أورد معوقات التنمية السياسية من وجهة نظر مغايرة، حيث أورد أن أهم المعوقات هي: (بني سلامة، 2018: 3-4)

غياب الإرادة السياسية: فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية جادة في الإصلاح، وإحداث تغييرات سياسية عميقة وشاملة، إن ضعف أو غياب الإرادة السياسية يعني أن النظام لا يريد الإصلاح ولا سيما إذا وصل إلى درجة كبيرة من الانغلاق والتحجر والاستبداد والفساد.

عدم اكتمال بناء الدولة الوطنية: تتجلى مظاهر عدم اكتمال بناء الدولة باستمرار قوة وتأثير الولاءات الفرعية من قبلية وطائفية وإقليمية وغيرها حيث تتفوق على الولاء للدولة، ما يسهم في تكريس حالة من الشد والجذب بين الدولة والمجتمع، ويعيق عملية الإصلاح وإنشاء المؤسسات الحديثة ولا سيما مؤسسات المجتمع المدني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضعف الثقافة الديمقراطية: تلعب الثقافة دوراً يفوق دور السياسة في التأثير على الأفكار والسلوك الإنساني، وبالتالي فانه من الصعوبة بمكان تحقيق تنمية سياسي بدون ثقافة ديمقراطية في الأسرة والمدرسة والجامعة والحزب السياسي والبرلمان والحكومة وغيرها من مؤسسات الدولة، والثقافة الديمقراطية أو الثقافة المدنية المطلوبة هي تلك التي تجسد قيم التعددية واحترام سيادة حكم القانون، والتداول السلمي للسلطة وخلق روح المواطنة، والانتماء للدولة، والحوار والتسامح، ونبذ الاستبداد بالرأي والقرار، ورفض العنف والتطرف.

ضعف مؤسسات المجتمع المدني: المجتمع المدني منبع الديمقراطية، وهو ركيزة أساسية من ركائز الإصلاح، إذ يمكن أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في صياغة أجندة الإصلاح، والمشاركة في تفعيل التنمية، إذ لا يمكن تصور نجاح مشروع تنموي في ظل مجتمع مدني متخوف أو ضعيف وهش.

هيمنة الدولة العميقة: أثبتت الدولة العميقة في العالم العربي أنها عصية على الاختراق أو التغيير، وقد اخترقت كافة مؤسسات الدولة وابتلعت المجتمع، ووأدت كل محاولات التنمية والإصلاح السياسي، وهي ليست في وارد الوعي بالحاجة التاريخية إلى فتح المجال السياسي، وعقد هدنة أو صفقة تاريخية مع المجتمع لتحقيق الإصلاح والتنمية، وهي ذات سلطة مطلقة تواجه مجتمع عاجز وصامت ومسلوب الإرادة، وهكذا يسود الفضاء العام حالة من الاحتباس السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني:

تحديات التنمية السياسية

تعد التحديات السياسية التي تشهدها الساحة العربية ذات صبغة متغيرة وتحولات جذرية شاملة، فما مر به الوطن العربي كان ذا تأثير واسع النطاق، بحيث ترك أثراً عميقاً على جميع الدول المجاورة، والعالم أجمع، كما وساهمت في إحداث العديد من الانعكاسات على سياسات الدول وأهدافها، وخلقت اضطرابات وتهديدات خطيرة، الأمر الذي شكل عبئا على جميع الدول. وقد أثر ذلك أيضا على مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والأمن الداخلي وأضعف من قوة الدول. وفيما يلي توضيح لأهم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه عملية التنمية السياسية.

أولاً: التحديات السياسية إن التحديات السياسية التي تعرض لها الوطن العربي خلال الفترة الماضية لعبت دوراً فاعلاً في إضعاف الحياة السياسية الديمقراطية في الدول، والتأثير على سير عملية التنمية السياسية، كما أثرت على بنيتها التحتية والداخلية، وأحدثت انقسامات هائلة فيها، كما ساهمت بشكل كبير في قيام وتمرد الشعوب على حكوماتها، وأنظمتها السياسية، مثلما حصل فيما يسمى بثورات الربيع العربي، وما أحدثته من أضرار هائلة على الصعيدين الإقليمي والدولي (Beck & Huser, 2012: 16). ولذا فإن التحديات السياسية تعرف بكونها الأحداث والصعوبات والمخاطر الداخلية والخارجية التي تعيق الدولة من تحقيق عمليات التنمية وعلى تحقيق الاستراتيجيات والأهداف والخطط، سواء كانت الداخلية أو الخارجية، والتي تنعكس أثارها السلبية على جميع القطاعات والمجالات الحياتية، والاقتصادية، والسياحية، والبيئية، والمجتمعية.

ولعل من أبزر التحديات السياسية التي تواجه عملية التنمية السياسية ما يلي: (Al-Rawashdeh, 2014: 83)

العوامل السياسية، بما في ذلك ضعف الإرادة السياسية للطبقة الحاكمة وغياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها، وتدني المشاركة السياسية لدى الجماهير ولا سيما النساء، وغياب الضغط الشعبي مع ضآلة الوعي السياسي، وعدم الاستقرار السياسي والتطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل الثقافية، حيث تلعب دوراً مؤثراً على التنمية السياسية إما بدفعه إلى الأمام أو العكس من خلال وقف عملية التنمية وإعاقتها، وتلعب تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماطه السلوكية دوراً مباشراً في التأثير على التنمية السياسية إما سلباً أو ايجاباً.

وقد أورد (ربيع، 2015: 11) أن من أبرز التحديات السياسية التي تواجه عملية التنمية السياسية هي على النحو الآتي:

عدم وجود نظام انتخابي متكامل تتوافر فيه خصائص النموذج المثالي للنهج الديمقراطي، بحيث يكون قادراً على الاستقطاب القوى السياسية الفاعلة في المجتمع نحو المشاركة السياسية، وبنفس الوقت فإنه لا يوجد نظام انتخابي غير ديمقراطي يتسم بخصائص سلبية لا تلتقي مع النظام الديمقراطي، وانما يوجد نظام تجتمع فيه عناصر مختلفة من النموذجين الديمقراطي وغير الديمقراطي، الأمر الذي يقلل من فرص المشاركة السياسية في المجتمعات.

عدم وجود تشريعات قانونية تضمن تمثيل ملائم للمرأة في الحياة السياسية لا سيما في المجالس التشريعية.

وجود فجوة ملحوظة بين ما تقره نصوص الدستور والقانون بشأن حقوق المرأة السياسية، وبين الممارسة الفعلية التي تجعل من هذه النصوص أمراً نظرياً يصعب تطبيقه على أرض الواقع بالشكل المطلوب.

تعثر المشاركة السياسية الفاعلة لشريحة الشباب، أو محدودية نشاطهم السياسي وذلك بشكل قد يحرم المجتمع من استغلال هذه الطاقات الكبيرة.

غياب البيئة السياسية المؤسسية الموائمة للحراك السياسي الديمقراطي الفاعل الأمر الذي جعل من المشاركة السياسية تصبح غير فاعلة مما يجعلها تصبح حاجة ملحة ومتطلب أساسي قادر على أحداث الإصلاح والتطور الديمقراطي والسياسي.

ثانياً: التحديات الاقتصادية: تشكل التحديات الاقتصادية واحدة من أهم التحديات التي تعرقل عملية التنمية السياسية في أية دولة، حيث أن ارتباط المفهوم الاقتصادي بالمفهوم التنموي السياسي هو ارتباط وثيق في العديد من المحاور، وفي هذا الصدد من الممكن تحديد التحديات الاقتصادية للتنمية السياسية بشكل عام على النحو الآتي: (الوزني، 2013: 6)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديات دولية: كانت السياسية الأمريكية، ولا تزال، منشغلة بالمصالح الأمريكية التي تتطلب أداء دور خارجي على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، والسعي المستمر لوضع خطط لتنشيط الاقتصاد الأمريكي وتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية من أجل إرضاء الناخب الأمريكي. فيما يعاني الشركاء في أوروبا من مشكلات اقتصادية بفعل تنامي الأزمات الأوروبية الطاحنة في العديد من دول منطقة اليورو إلى الدرجة التي بدأت دول أوروبا الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا بالمعاناة من تبعات تلك الأزمات على اقتصاداتها. وكنتيجة طبيعية كان لهذا الأمر تداعيات اقتصادية على دول المنطقة العربية بشكل عام، وعلى دولة الكويت على وجه الخصوص، نظراً لما يرتبط من مصالح اقتصادية كويتية في القارتين الأوروبية والأمريكية على حد سواء.

تحديات إقليمية: عانت معظم الدول العربية من تبعات الحراك الشعبي الذي شهدته منذ أواخر عام 2010 وعلى مستوى جميع أشكاله، فهناك د ول عربية خرجت من ثورة تغيير النظام السياسي، وهناك دول أخرى ما زالت تشهد حراكاً حتى اليوم حتى تحول بعضها إلى أزمات مستديمة، ودول أخرى بقيت تراقب الأحداث وتتصرف بشماتة أو تخوف، وهناك دول أدمتها أزمات داخلية من قبيل الاحتلال أو الانفصال أو النزاع الداخلي. وكان لكل هذا انعكاساته على الاقتصاد العربي العام، وعلى اقتصاد دولة الكويت تحديداً، والذي لا بد وأن يتأثر بشكل مباشر نتيجة كونه جزءاً ن النسيج الاقتصادي العربي الشامل.

ونتيجة لهذين الإطارين الدولي والإقليمي فقد بات حل التحديات الاقتصادية يمثل صعوبة كبيرة تسهم في تراجع الاعتماد على التعامل مع قضايا الاقتصاد، سواء في مجال المساعدات أو في مجال العلاقات الاقتصادية التجارية والمالية والاستثمارية.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية: تعد الثورة المعلوماتية من أهم التحديات السياسية التي أثرت بشكل ملحوظ على المشهد السياسي في المنطقة العربية، فقد غدت الثورة المعلوماتية من أهم السمات التي تميز هذا العصر، وقد عملت الثورة الصناعية الثالثة على دمج تكنولوجيا المعلومات مع مختلف وسائل الاتصال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأدت إلى ظهور مفهوم (تكنولوجيا الاتصالات)، والتي أثرت بشكل ملحوظ على وسائل التواصل، وانعكس ذلك شكل ملحوظ على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياة النفسية.

كما لعبت الثورة التكنولوجية دوراً فاعلاً في زيادة الفجوة في التواصل بين الدول الصناعية والدول النامية وذلك من خلال هيمنة الغرب على الاتصالات والمعلومات وسائل الإعلام العالمية على المنظمات التي لديها إمكانيات ضخمة مؤثرة ثقافياً وتقنياً، وذلك بهدف إحكام سيطرتها على دول الشرق الأوسط، والتحكم باقتصادها، وسياساتها الداخلية، والتعرف على الخطط والحركات التي تجري في البالد العربية، ومحاولة السيطرة عليها بما يخدم أهدافها (Al-Rawashdeh, 2014: 112).

ولعل من أهم التحديات الخارجية التي شهدتها المنطقة العربية والتي أثرت على أيدولوجية الشباب ومعتقداتهم بشكل خاص والشعوب كافة بشكل عام، كانت العولمة، حيث ساهمت العولمة بشكل كبير وفعال في نشوب ثورات الربيع العربي، فالدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي خلال الثورات، كان من المسببات الرئيسية في حشد وتحريك الشعوب للمطالبة بحقوقهم، والدعوة إلى سقاط الحكومات الفاسدة والطاغية، فلا يمكن إنكار دور العولمة ومدى انتشارها في الوطن العربي في إظهار وإيجاد تحديات سياسية في المنطقة قد تكون لعبت دوراً ايجابياً أو سلبياً على سير عملية التنمية السياسية في المنطقة العربية (ناي، 2013: 1).

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي، الماهية والتحديات

تتأثر حالة الاستقرار السياسي في أغلب دول العالم النامية بعدد من الجوانب المتكاملة الأبعاد التي لها مساس بعمليات التنمية التي يقوم بها النظام السياسي القائم في أي دولة من تلك الدول، وبدروها تتأثر التنمية السياسية بعدد من عوامل البيئتين الداخلية والخارجية، ودولة الكويت هي واحدة من دول المنطقة التي يتأثر استقرارها السياسي بالعديد من العوامل المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن غيره من مفاهيم علم السياسة، من حيث طرق دراسته وتناقضها وتعددها أحياناً، إلا أنه وبشكل عام مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تخلق حالة من التعاون والثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، تسمح بممارسة الحرية وحماية حقوق الأفراد، وتخلق مناخا للمشاركة المجتمعية في آليات صنع القرار.

إن الاستقرار السياسي في الدول النامية يحتاج إلى مزيد من الجهد الإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكون الاستقرار السياسي ما هو إلا القاعدة الأساسية والمرتكز الذي تنهض عليه الدولة، فغياب الاستقرار يعني الفوضى، فلا يوجد مقوم للتنمية أو العيش برضى من قبل الشعب، لذا يعتبر الاستقرار السياسي المطلب الأول في مقدمة المطالب للدولة وشعبها، وفي هذا التوجه فإننا سنتناول هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الأول: ماهية الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: تحديات الاستقرار السياسي.

المطلب الأول:

ماهية الاستقرار السياسي

يستند الاستقرار السياسي إلى عدد من المرتكزات المستمدة من عمليات التنمية السياسية التي تعددت تعاريفها بتعدد الباحثين الاقتصاديين والسياسيين الذين تناولوا هذا المصطلح بالبحث والتحليل. لكن أغلب الباحثين يلتقون على فكرة أن التنمية ما هي إلا عملية تحول شاملة تسير نحو الأفضل لجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية والثقافية وفق منظومة القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية القائمة على التعددية التنافسية ومعايير الكفاءة التي توفر آليات مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن والاستقرار واندماج فئات المجتمع المختلفة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تضمن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية في ظل قدر من الحرية والاستقلالية والمؤسسية وسيادة القانون، ووفقاً لما سبق فإننا سنتناول هذا المطلب من خلال فقرتين رئيستين هما: أولاً: مفهوم الاستقرار السياسي، وثانياً: متطلبات الاستقرار السياسي.

أولاً: مفهوم الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي هدفاً تسعى إليه كافة الشعوب، لأنه يوفر لها الظروف والبيئات اللازمة للأمن والتنمية والازدهار. ويعد مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم النسبية التي تختلف باختلاف بعض مفرداته باختلاف المجتمعات، كونه يمثل مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وحسن التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، دون استعمال العنف فيه الذي هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي والاستقرار السياسي المؤثرة (فهمي، 2012: 4).

ويستند الاستقرار السياسي إلى التجربة الوطنية بدرجة كبرى، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على مواجهة كل ما يعيق تنفيذ سياستها على المستوى الداخلي من حيث المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة التدخلات الخارجية التي تؤثر على تطورات الأحداث داخل البلاد، ولعل من بين ذلك التدخل الخارجي في تأجيج حالة الحراك الشعبي أو افتعال الأزمات الداخلية (شبلي، 2016: 88).

ويمكن قياس الاستقرار السياسي من خلال التعرف على مدى قدرة النظام السياسي في أي دولة، على جعل العلاقة بينه وبين أفراد الشعب تسير وفق مبادئ حقوق الإنسان وقيم الحريات العامة، واستثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي، ويعد من الطبيعي أن الأمم والشعوب تسعى لتحقيق الاستقرار السياسي، لأنه وفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات، ولعل من أبرز معايير الاستقرار السياسي ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات، واتخاذ مواقف أقل تشدداً وتوتراً من قبل الأطراف السياسية والمدنية (العثماني، 2010: 14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أنه ومن جهة أخرى لا يمكن للاستقرار السياسي أن يتم بمعزل عن أداء الدولة في مجالات التنمية الاقتصادية، والشرعية السياسية، وكفاءة الإدارة، ومدى القدرة على إدارة الصراعات القائمة، والتعامل مع الأزمات، فالاستقرار عامل متغير يعتمد على الإنجاز الفعلي، بهذا المعنى يصبح قيمة سياسية متذبذبة بين فسحة العدالة وضنك الظلم.

ثانياً: متطلبات الاستقرار السياسي: هناك العديد من المتطلبات الواجب توفرها في البيئة السياسية المحلية لأية دولة حتى تستطيع أن تبلغ مرحلة الاستقرار السياسي المنشودة، ومن أهم هذه المتطلبات:

درجة التكيف السياسي للنظام: يعد التكيف السياسي للنظام من كثر القضايا محورية وتلازماً مع كثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فهو عنصر مؤثر في جلب الاستثمار التجاري الخارجي المفضي لتحقيق تطور اقتصادي تستلزمه عمليات التنمية الشاملة وخصوصاً في المجال الاقتصادي، بما في ذلك القرار المتعلق بمكان الاستثمار، الاستقرار، واستقرار الحوكمة، والاستمرارية، والقدرة على التنبؤ. كما يعد العنصر الأساسي المكمل للاستقرار الذي بدوره يسهم في بناء المجتمعات وتشغيلها الفعال، مساءلة ومسؤولية جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، وتدعم الديمقراطية من خلال تأسيس النظم الرقابية. وبهذا يصبح التكيف السياسي انعكاساً لمدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية من أجل الاستمرار والبقاء، وهو كذلك صيرورة ترسيخ المعتقدات والقيم المتعلقة بالسلطة والانتماء للدولة، ولا يوجد نظام سياسي قابل باستمرار الحياة السياسية دون ترسيخ الحد الأدنى من المعتقدات المشتركة المتعلقة بشرعية الحكم وأهمية تطابق قيم النظام مع قيم الناس، وعليه فإن بناء ثقافة سياسية كجزء من الثقافة العامة مرتكزة على الأبعاد المتعلقة بمعرفة مفردات النظام من دستور وقوانين وبنى وهياكل، ومعرفة رموز الدولة وتقديرها واحترامها، والقدرة على نقد أداء الحكومات أو تقييم الأداء (السيد، 2015: 164).

ارتفـــاع درجات الوعي السياسي لدى المواطن: إن التغيرات السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية عموماً وبدولة الكويت على وجه الخصوص، خلال العقدين الماضيين من زيادة في مستوى التعليم العام والتعليم العالي وتخفيض مستويات الأمية بشكل كبير، وازدياد وسائل الاتصال الجماهيري القادم من ثورة تكنولوجيا المعلومات كالإنترنت، ووسائل الإعلام المختلفة، والإعلام الاجتماعي، والمواقع الالكترونية، والفضائيات وغيرها. يضاف إلى ذلك التحول الديمقراطي السلمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء منظومة قانونية ناظمة للحياة الديمقراطية بمختلف جوانبها وتأسيس هياكل جديدة ذات وظائف محددة، وبصورة نسبية ارتفاع مستوى الحرية، والمساواة، والعدالة، وسيادة القانون، والتي ساهمت في ارتفاع درجات المؤسسية في النظام، وارتفاع قدرته على التكيف والاحتواء، كل ذلك أدى إلى ارتفاع درجة الوعي السياسي لدى الأفراد، أي أن الإدراك السياسي بالأحداث والقضايا على كافة الأصعدة ارتفع بدرجات عالية، وبذا أصبح الوعي السياسي عاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار السياسي والأمني للدولة (المشاقبة، 2015: 3).

من جهة أخرى، فقد أورد (المهدي، 2013: 18) عدداً من المقومات التي تشكل متطلبات أساسية ترتبط بعملية الاستقرار السياسي، ولا بد من توفرها في أي نظام سياسي ومجتمعي حتى يتحقق الاستقرار المطلوب، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

إطار فكري يوازن بين الحرية وهوية المجتمع.

نظام حكم يقوم على شرعية تنظم العلاقة بين الحكام والمواطنين.

نظام اقتصادي يحقق الكفاية والعدل.

صيانة أمن المجتمع بوسائل تحترم حقوق الإنسان.

الاستعداد للدفاع عن الوطن.

القبول الدولي.

إن الناظر في هذه المتطلبات والتي يمكن أن تصاغ نظرية سياسية تنموية من خلالها يجد أن هذه المتطلبات غير متفق عليها، وبالتالي تبقى وجهات نظر ليس أكثر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني:

تحديات الاستقرار السياسي

لعل التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي في المنطقة العربية بشكل عام أكثر وضوحاً وأشد تأثيراً في غيرها من المناطق والأقاليم، ومرد ذلك لما تشهده المنطقة العربية من توترات وتقلبات سياسية مستمرة منذ عقود طويلة، وتحديداً من الاستقلال عن الاستعمار الغربي وبداية نشوء وتشكل الدول العربية الحديثة بشكلها التقليدي الحالي، وهوياتها الجديدة، إلا أن هذه الدول ومنذ استقلالها شهدت تقلبات سياسية عاصفة، بدءاً من الانقلابات التي شهدتها المنطقة العربية منذ منتصف القرن الماضي، ووصولاً إلى تداعيات الربيع العربي على دول المنطقة العربية عموماً، سواء الدول التي شهدت حراكاً سياسياً كما في مصر وليبيا وتونس وسوريا وغيرهم، أو في دول لم تشهد مثل تلك الحراكات والصدامات السياسية ولكنها تأثرت بشكل مباشر بتبعاتها، مثل دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، ودولة الكويت على وجه الخصوص.

ومن الممكن تحديد ملامح التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي ضمن ثلاثة فقرات هي: سياسية واقتصادية واجتماعية، وعلى النحو الآتي:

أولاً: التحديات السياسية: إن الإرادة السياسية عامل من العوامل التي تؤثر على وجود استقرار سياسي في أية دولة، حيث أن التطور السياسي والتنمية في أي دولة يبدأ من توفر الإرادة السياسية، لكن ما شهدته عدد من الدول النامية وخاصة العربية في أعقاب موجة الثورات العربية، من غياب المشاركة السياسية رغم أن بعض النظم السياسية قد تبدلت، إذ أخذت السياسات الجديدة المتبعة من النظم الجديدة تنأى بنفسها عن أية تحركات تجاه عملية التنمية التي قادت بالنظم السابقة إلى الخروج عليها والمطالبة بتغييرها. لذا، بات من الواضح أن الاستهلاك السريع للسياسات كان ولا يزال يشكل ضرراً لتنمية البلاد، ناهيك عن المشاركة السياسية، وقد تم تكييف النظام السياسي ليتلاءم مع بلد لم تشف بعد جراحاته، ولم تصل بعد المستوى الوعي الذي يمكنه من الاستفادة من الحوار السياسي، حيث تسعى بعضها لاستخدام السياسة لتحكم لا لتدير شؤون البلاد (منينة، 2013: 7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى، تخضع السلطة السياسية في النظام السياسي لتنظيم دستوري وقانوني معين من حيث أسلوب تشكيلها ووظائفها واختصاصاتها وطريقة ممارستها لهذه الوظائف والاختصاصات، كما ينضم الدستور والقانون العلاقة بين عناصرها ومؤسساتها المختلفة، إضافة إلى تنظيم علاقاتها بالمؤسسات الأخرى غير الرسمية في المجتمع، وعلاقاتها بالمواطنين وفق صيغة تعرف بالمشاركة السياسية التي تجمع الطرفين على نحو واسع في بابين، هما التحريك السياسي الذي هو صيغة ثنائية الابعاد يتأثر كل طرف بالآخر ويؤثر فيه، وعملية تصبح فيها أشكال التجمع الأساسية في الالتزامات الاجتماعية الاقتصادية والسيكولوجية بآلية يكون فيها المواطنين مستعدين للتعامل مع السلطة بأنماط جديدة من المشاركة والسلوك على الصعيد الاجتماعي، ساعين إلى الوصول لمستوى الاستقرار السياسي المنشود (مصطفى، 1986: 15).

ثانياً: التحديات الاقتصادية: واجهت دولة الكويت شأنها في ذلك شأن كافة دول المنطقة العربية عدداً من التحديات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على الاستقرار السياسي لدول المنطقة، وقد برزت ملامح هذه التحديات بشكل أكثر وضوحاً عقب اتضاح تداعيات الربيع العربي على دول المنطقة العربية، ولعل من أبرز التحديات الاقتصادية المؤثرة في حالة الاستقرار السياسي ما يلي: (خليل، 2014: 8-9)

ترسيخ الاستقرار الاقتصادي من خلال البدء بتحرير التجارة والقطاع المالي وتفعيل الخصخصة، والسعي لإيجاد حلول مستدامة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها دول المنطقة، مثل شبكات الأمان غير الرسمية التي تمكن الأفراد من التعامل مع ارتفاع الأسعار.

اقتصار وضع الإصلاحات الاقتصادية من قبل النخبة الحاكمة، ومعالجة ذلك من خلال العمل على إشراك مختلف شرائح المجتمع في وضع تلك الإصلاحات، خاصة النخب الشابة التي تنادي بالإصلاح وغالباً ما تكون قريبة من الوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها السكان لأن جهودها تحظى بدعم أبناء الشعب وتأييدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البطالـة، والتي بدأت ملامحها تظهر في العقد الأخير بشكل أكثر وضوحاً في دولة الكويت، وعلى الرغم من كونها من الدول التي أنعم الله سبحانه وتعالى عليها بنعمة النفط، فقد بدأت البطالة تأخذ بالازدياد في المجتمع، ويصعب مناقشة أسباب هذه الظاهرة ومحدداتها في الدراسة الحالية، إلا أنها أصبحت تعد من التحديات التي تواجه عملية الاستقرار السياسي في الدولة مؤخراً.

ضعف دور النقابـات المهنيـة والأحـزاب السياسـية ومؤسسـات المجتمـع المـدني، مـن أجـل تجـاوز محدوديـة دورهـا فـي الإصـلاح الاقتصـادي، وذلـك مـن خـلال تقـديم الـدعم المالي لها، وتشريع القوانين التي تساهم في تقوية دورها الاجتماعي.

بناء القدرات المؤسسية وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي، ووضـع المزيـد مـن البرامج الموجهة إلى المجتمعات المحلية الرامية إلى تمكيـن فئـة الشبـاب.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية: أوجدت العولمة وما نتج عنها من مخرجات عدداً من التحديات الاجتماعية التي تواجه دول المنطقة العربية، ودولة الكويت على وجه التحديد، ومن الممكن إجمال التحديات الاجتماعية التي تواجه الاستقرار السياسي على النحو الآتي:

تراجع الأداء الحكومي: حيث تشير المؤشرات إلى أن أداء النظام السياسي لم يكن قادراً على إدارة الموارد المادية والبشرية وتعبئتها بشكل سليم، سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، حيث لم تؤدي الإرادة السياسية للحكومات دوراً محورياً فـــي العديـــد من مجالات الحيـــاة الاجتماعيـــة إلى حـــد بعيـــد، وبالأخص تجاه قيم الحرية والمساواة، فكان من بين ما يمكن عده تقصيراً من جانب الإرادة الحكومية يتمثل في محدودية جهـــود السلطـة التنفيذية (أبو عامود، 2008: 49).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأثير السلبي في مبدأ المواطنة: وقـفت السياسات الرمزية المعتمدة من الحكومات موقفاً سلبياً من مبدأ المواطنة التي تقتضي العمل الجدي للتخلص من كل الممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ، وتسهم باتساع الفجوة بين النخب السياسية السائدة وعموم مكونات المجتمع، حيث لم تؤدي النخب الحاكمة دورها المفترض في العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، على الرغم من صدور بعض القوانين التي لها مساس بالوضع السياسي والتي لا بد أن تزيل الفوارق الطبقية بين أصحاب المناصب الحكومية، مما جعـــل مـــن الحكام والمحكوميـــن يعيشون فـــي أزمة ضغوط تؤثر في الاستقرار السياسي الذي لا يمكن أن ينشأ أو يستمر إلا في ظل ظروف شرعية وطنية جديدة، وهنا لا يوجد أمام المواطنين إلا الانخراط في مشروع التنمية الذي يعيد الجميع لممارسة دورهم الحضاري، ما يـــؤدي إلى عـــدم خلـــق نخب جديدة فـــي المجتمع وإقصاء كفاءات مهمة عن ممارسة السلطة وابتعاد شرائح كبيرة من المشاركة في الحكم، ويدفع هذه الأمر باتجاه نشوء حالة من عدم الاستقرار السياسي الملموس (غليون، 2003: 55).

غياب التكامل الحكومي مع مؤسسات المجتمع المدني: حيث أن هناك غياب واضح للمنظمات غير الرسمية التي تمارس عمليات الضبط الاجتماعي والرقابة السياسية والمتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني القادرة على تحقيق النجاحات في الحفاظ على الضبط الاجتماعي والسياسي، وأداء دوار رقابية تصحح من مسيرة النظام السياسي. حيث تتكون هذه المؤسسات من مجموعة الأبنية السياسيـــــــة والاقتصاديـــــة والاجتماعية التي تنظـــم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والتي تحدث بصوره ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التي تنشأ وتعمـــل باستقلاليـــة عـــــن الدولة (الصبيحي، 2000: 48).

ضعف الدور السياسي للمرأة: شكل ضعف دور المرأة السياسي انعكاساً لدرجة التقهقر السياسي التي يعاني منها المجتمع ، وذلك بالنظر إلى ما تعانيه المرأة من استغلال لدورها في مجال المشاركة السياسية وأبسطها حقها في التصويت والترشح للمجالس النيابية وهو عائق حقيقي أمام عمليات الإصلاح والتنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فضلا عن توليها المناصب الحكومية العليا وفق مبدأ الاستحقاق الوظيفي أو المناصب الدبلوماسية وكذلك حرمانها من بعض الحقوق الإنسانية الأخرى (الطراح، 2000: 28).

تراجع السياسات الرمزية الحكومية: ويقصد بها عدم خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة بما يؤدي إلى تغذية الإحساس بالولاء الوطني، ودفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن، حيث ترتبط هذه السياسات بشكل مباشر بالبنى الاجتماعية التي لها تأثير في تحديد شكل المجتمع وشخصيته من ناحية، ونظام حكمه وإدارته وسياساته العامة من ناحية أخرى، فنظام الحكم والسياسة والإدارة هي انعكاس لأوضاع وقيم وعادات وتقاليد اجتماعية مميزة لمجتمعاتها، وهذه العلاقات والأوضاع لها تأثير على السياسات العامة التي هي مخرج ونتاج عمل نظم الحكم والسياسة والإدارة ووسيلتها لعلاج مشكلات المجتمع وتوفير مطالبه (Castells, 1996: 71).

إن مجمل التحديات السابقة التي تواجه عملية التنمية في الدولة ما هي إلا صعوبات يواجهها صانع القرار، فعليه بداية أن يقوم بتذليل هذه الصعوبات عند التفكير بضرورة جعل الاستقرار يحل في البلد، وبالتالي يضمن بذلك استقرار دائم وليس مؤقت تتغير حاله في أول ظرف طارئ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

دولة الكويت بين التنمية والاستقرار (2006-2017)

تنبع حاجة النظام للتنمية أساساً من تطور المجتمع الذي قد تبرز فيه عناصر جديدة تتطلب إجراء تغييرات تتناسب مع الوضع الجديد، حيث تكون البيئة الداخلية هي المحدد الأول في تقرير مدى حاجة هذا النظام للتنمية، حيث تتأثر نشاطات النظام عادة بالفعاليات الناتجة عن مختلف توجهات وسلوك عناصر المجتمع المدني، الذي تحاول أطرافه فرض رؤيتها في التنمية المنشودة وتحقيق أهدافها، فضلاً عن تفاعل هذه العناصر مع النظام السياسي من خلال العديد من القنوات الرسمية ممثلة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، اللتان تمثلان المكان الصحيح لتوجيه انطلاق العمليات التنموية الحقيقية والجادة، إضافة لدور المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية، والندوات الفكرية والمؤتمرات المتخصصة التي تظهر مدى الحاجة إلى هذه العمليات.

ويتضمن هذا الفصل دولة الكويت بين التنمية والاستقرار خلال الفترة (2006-2017)، حيث سنتناول هذا الفصل في مبحثين هما:

المبحث الأول: النظام السياسي وواقع التنمية السياسية في الكويت.

المبحث الثاني: دور التنمية السياسية في أبعاد الاستقرار السياسي في الكويت (2006-2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: النظام السياسي وواقع التنمية السياسية في الكويت

ركز الفكر السياسي الإنساني على أهمية الوعي السياسي في بناء الأنظمة الديمقراطية، وهذا ما أشار إليه جميع الفلاسفة والمفكرين ابتداء من العصر الإغريقي عندما وصفوه بمصطلح (الفضيلة المدنية) وربطوه مع القيم الديمقراطية، وأشاروا إلى أن أول حالات الوعي السياسي جاءت نتيجة الحاجة الإنسانية إلى الاجتماع وتكوين السلطة عندما اضطر الإنسان في محاولة منه لتأمين الغذاء والحماية إلى الانتظام في مجتمعات سياسية لها إطار سلطوي عبّر عنه بالقبيلة والقرية والمدينة والدولة. وهذا ما ذهب إليه مفكرو العقد الاجتماعي أمثال (هوبز) و (روسو) و (لوك) وغيرهم عندما أشاروا إلى حالة المجتمع المضطربة التي أدت إلى تنازل الأفراد عن حقوقهم السياسية لصالح السلطة مقابل ضمان الغذاء والأمن. وعدّوه بدايات لما عرف بالوعي السياسي لدى الأفراد والمعبر عنه بالحاجة إلى التنظيم السياسي لإدارة المجتمع والدفاع عنه، ليس عند هذا الحد بل تجاوزه إلى اعتبار التنظيم السياسي ركيزة أساسية لضمان أمن الفرد والجماعات التي تعيش في كنف الدولة، على اعتبار التنظيم السياسي هو القادر على توزيع الموارد بعدالة، ما يؤدي إلى استقرار في المجتمع، وتحقيقاً لأغراض هذا المبحث فإننا سنتناوله في ثلاثة مطالب هي:.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الكويتي.

المطلب الثاني: ثلاثية الأبعاد التنموية الكويتية.

المطلب الثالث: ثلاثية التحديات التنموية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الكويتي

إن ما أصبح عليه العالم اليوم من انفتاح طال كافة أشكال الحياة ومناحيها، بما فيها المنحى السياسي، دفع الدول إلى توخي المزيد من الشفافية في التعامل مع مواطنيها، وتبني برامج التنمية السياسية الهادفة إلى إرساء مزيد من معالم الاستقرار السياسي في الدولة، بالشكل الذي يمكن أنظمة الحكم، باختلاف أنواعها، من الاستمرارية والاستقرار، ويؤمن في الوقت نفسه مزيداً من الرضا السياسي لدى المواطن العادي الذي يطمح للتنمية السياسية بكافة أشكالها، فالتنمية بالضرورة تتطلب فعاليات تشتمل عادةً على عدد من العمليات والمطالب المتبناة من قوى المجتمع المدني والحركات والتيارات والأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها الفكرية والأيديولوجية، الأمر الذي يتطلب توافر مجموعة من الشروط الموضوعية عند تبني تلك العمليات، والتي تقف في مقدمتها طبيعة القيادة السياسية في الدولة، إضافة للبنية السياسية التي تشكل ملامح العمل السياسي في الدولة، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المطلب على النحو الآتي:

أولاً: القيادة السياسية: دولة الكويت هي دولة مستقرة نسبياً، فالأسرة الحاكمة تتحلى بالعقلانية في أكثر الأوقات، ولكن مؤخراً أصبح هناك تلاعب من فرع من عائلة سالم آل صباح، وبدأت التوترات داخل الأسرة الحاكمة يتردد صداها في البرلمان والنقاش العام في دولة الكويت، وبعدها تم وضع إجراءات واضحة تساعد في توظيف ممثلي الدولة الأعلى (أي الأمير وولي العهد ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء)، وذلك بسبب الخلافات السياسية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية التي أصبحت تحدث بشكل مستمر، والذي ينعكس في حقيقته أن الأمير قد حل البرلمان ست مرات في السنوات الأربع الأخيرة (1999، 2006، 2008، 2009) مما دعاه إلى الاستجابة لإجراء انتخابات جديدة بعد ذلك (Kuwait Country Report, 2012, 7).

إلا أن هناك عاملان رئيسيان لتفويض العمل الديمقراطي وتكريس التأزم السياسي في دولة الكويت: العامل الأول داخلي، وهو متمثل في صراعات بيت الأسرة الحاكمة الذي ترفض بعض أقطابه الديموقراطية منذ قيامها، بالتالي عمدت للعمل على تفويضها، وصراع سلطة ونفوذ استخدمت فيه الديموقراطية كأداة في تحقيق نتائج متقدمة في هذا الصراع، أما العامل الثاني فخارجي ومتمثل بانزعاج دول الجوار الكويتي من الممارسة الديموقراطية في دولة لكويت،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخاصة تلك المتعلقة بالاستجوابات المتكررة، التي وصلت حد استجواب رئيس الوزراء وهو موقع متقدم في تراتبية الدولة، إضافة لكونه من العائلة الحاكمة، إذ تعد سابقة مهمة في الممارسة الديموقراطية محرجة للمحيط، الذي لجأ إلى تأزيم متكرر للعملية السياسية من خلال القبائل التي لها امتدادات في الجوار الكويتي ومصالح وعلاقات الإسلام السياسي الذي يمثله التيار السلفي المتشدد غير المقتنع أصلاً بالديموقراطية، لكنه استخدمها كأداة لتحقيق طموحه في قيام دولة إسلامية راشدة (شمس الدين، 2012، 1).

أي أن إحداث تغيير إيجابي يتبنى نهج التنمية في دولة الكويت هو أمر وارد الحدوث وقريب إلى الواقع، والمطالبات التي طرحها بعض النواب في التحول لإمارة دستورية ورئاسة وزارية شعبية من خارج الأسرة الحاكمة، قد تصبح واقعية ولو بعد حين، ولكن يبقى على سلطة الحكم التعامل مع هذه التغيرات بحكمة من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها المتعلق بالتوعية على ثقافة المواطنة، إضافة للتعامل الهادئ مع التوترات السياسية وتكريس دور الدستور والقانون والمحكمة الدستورية في فض النزاعات القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ثانياً: البنية السياسية: يلعب البرلمان في دولة الكويت دوراً مهماً في التشريع والسلط التنفيذية وفي التعرض للمساءلة بشأنها ولكن لا يكون للبرلمان رأي في تشكيل الحكومة، فلم يكن دوره سوى دور شكلي يوقع على ما يريده الحاكم، يخلو من التعددية الحزبية، وإن وجدت فلا تكون إلا تجميلاً لوجه الحزب الحاكم، لها دور مرسوم لا تتجاوزه، وفي أثناء عقد اجتماع كبير لصالح إجراء الترتيبات الدستورية في الكويت، كان هناك في الوقت نفسه عدم الرضا عن أداء مؤسسات الدولة، ولا سيما الشلل الذي من مظاهره عدم قيامه بدوره الرئيسي المتمثل في التحول الديمقراطي، الذي نتج عن التوتر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (Kuwait Country Report, 2012, 5).

إلا أنه من الصعب تصنيف جميع السياسيين في البرلمان على أنهم موالون للحكومة أو معارضون لها، إذ غالباً ما يشكل المعارضون الغالبية في البرلمان، وهذا من شأنه أن يشكل مفارقة في معظم النظم البرلمانية، ولكن من الممكن في دولة الكويت أن يقوم الأمير بتعيين الحكومة دون الحاجة للحصول على دعم البرلمان، إذ تسعى الحكومة إلى الفوز بالأغلبية لتقديم مقترحات تشريعية على أساس كل حالة على حدة، وتبدأ بالتغيير الديمقراطي، وذلك كما في منحها القانون الذي يسمح للمرأة في المشاركة بالانتخابات، وعلى الرغم من ذلك تحالف عدد كبير من البرلمانيين في عام 2006 وذلك لاعتماد قانون انتخابي ضد رغبات الحكومة (Kuwait Country Report, 2012, 4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تمثلت استراتيجية رئيس الدولة صباح الأحمد الجابر الصباح لإدارة البرلمان بكونها إدارة فاعلة عند تطبيقها لغاية عام 2006، إلا أنه وبعد ذلك تم العمل على اعتقال الأشخاص السياسيين، على أساس قضايا سياسية ما كان له الأثر الإيجابي في تشكيل تحد متواصل للسلطة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى سياسة زرع بدور عدم الاستقرار والتهديد والأزمة الدستورية ما بين عامي 2006 و2009، ففي عام 2006 ظهر تغير واضح في العلاقة بين البرلمان والحكومة، إذ طرأت ثلاثة أحداث عملت على حشد كتل المعارضة السياسية كالآتي:

دفعت وفاة أمير دولة الكويت جابر الأحمد الصباح أزمة الخلاف إلى التأكيد على أهمية وفاعلية دور البرلمان في الدستور، إذ اتبع الأمير أسلوب الحوار والتفاهم بين الحاكم والمحكوم، ودعا إلى إقامة التجمعات لتمهيد الجو الهادئ أمام الحراك الشعبي، ولكن مع وفاته عاد التحرك الشعبي الاعتراضي إلى الظهور والخروج عن مسار الحوار ونتائجه.

مقترحات الحكومة المتمثلة في تغيير قانون الانتخابات ينظر لها من قبل غالبية النواب بأنها محاولة للتأثير على الدوائر الانتخابية وزيادة احتمال شراء الأصوات.

محاولة استدعاء البرلمان رئيس الوزراء ومحاولة استجوابه، الأمر الذي أدى إلى حل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة لشهر يونيو 2006 من خلال التصويت مما أدى إلى حصول المعارضة على أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان، نصفهم تقريباً من الإسلاميين.

وكان الأثر الفوري في قبول الحكومة للقانون الانتخابي الجديد والذي تمثل في تعديل ربع مواد القانون الانتخابي والتي ساهمت في تحقيق مزيد من الديموقراطية في العملية الانتخابية، لكنه مثل بداية ثلاث سنوات من عدم الاستقرار السياسي في دولة الكويت. وفي ربيع عام 2007 استقال أعضاء من الأسرة الحاكمة بعد الاستجوابات البرلمانية، وعام 2008 أصبحت الخلافات بين الحكومة والمعارضة لا يمكن التغلب عليها، إذ طالب البرلمان بالعمل على زيادة أجور العاملين بالدولة. مما أدى إلى حل الأمير بالبرلمان مرة أخرى، وجرت الانتخابات في مايو 2008، إذ ارتفع تمثيل جماعات المعارضة إلى ستة وثلاثين مقعداً في البرلمان من أصل خمسين من الأعضاء. مما أدى إلى ارتفاع حدة التوتر مرة أخرى، في نهاية عام 2008 عندما حاول البرلمان مرة أخرى استجواب رئيس الوزراء واستمر في التصاعد حتى نهاية شهر مارس 2009 عند استقالة مجلس الوزراء مما دعا الأمير مرة أخرى إلى حل البرلمان Kuwait (Kuwait Country Report, 2012, 6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني:

ثلاثية الأبعاد التنموية الكويتية

لا شك أن هناك أبعاد ثلاثة للواقع التنموية في أية دولة من الدول، وتعمل جميعاً داخل الدولة، فإذا ما كان الانسجام والتناغم فيها، كانت التنمية لها عنوان، وهذه الأبعاد تتجلى في التهيئة السياسية والتي تعد بمثابة الحاضنة الأولى للتنمية، لكونها تتعلق بالوعي السياسي الذي لم أهل الدولة الاستشعار به، وعدم اهماله من دائرة تفكيرهم، أضف إلى أن الوعي السياسي يولد الثقافة السياسية والتي تؤدي إلى مشاركة سياسية فعالة، وفي هذه الحالة تكتمل دوائر الواقع التنموي الذي يكون محصناً من الأخطار إلا القلة منها، والتي يمكن تخطيها وتذليل العقبات والصعوبات التي تواجهها.

وفي هذا المطلب سنتناوله في ثلاث فقرات هي: أولاً: التهيئة السياسية، وثانياً: الثقافة السياسية في الدولة، وثالثاً: المشاركة السياسية في الدولة.

أولاً: التهيئة السياسية: إن مرحلة وضع الأساس الأول للمجتمع وقيام الدولة أفرز الحاجة إلى قيم أخرى غير الغذاء والأمن، ألا وهي العدالة وتأمين الحريات الفردية، الأمر الذي دعا عدد من المفكرين إلى طرح مبادئ وقيم سياسية أطلق عليها المبادئ الديمقراطية التي كانت أساساً لثورات وحروب وانتفاضات هزت المجتمعات الإنسانية، وأدت إلى ظهور أنظمة مختلفة من بينها الأنظمة الديمقراطية التي من أبرز أسسها الوعي السياسي في المجتمع (الزيات، 2002: 96).

ويعرّف الوعي السياسي بأنه مدى معرفة الإنسان بواقعه السياسي وبظروف وواقع مجتمعه ومنطقته والعالم من حوله، ومدى معرفة ما هو كائن، ومدى إلمامه بالبدائل السياسية الممكنة والمتاحة كأطر حياة عامة وكحلول لما يعتري المجتمع من مشكلات سياسية، ومدى فهمه للمفاهيم والمصطلحات السياسية الرئيسة السائدة والممكنة (الخميس، 2005: 16). وهناك من يعرّف الوعي السياسي بأنه مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعّالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته، يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرّك من أجل تطويرها وتغييرها (اللقاني والجمل، 1996: 52). كما عرفّه بعض الباحثين بأنه رؤية الأحداث السياسية والتنظيمات والموقف منها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعبر عن صوره بالمشاركة السياسية والمعرفة السياسية، وتكوين تصوّر عن المسائل السياسية، وتبني اتجاه سياسي محدد ودعمه مثل التصويت وعضوية التنظيمات السياسية، غير مقتصر على ذلك بمجرد عنصر الإدراك والمعرفة بل يتعدى ذلك إلى الفهم والتقييم وردود الفعل والتصرف من قبل الفاعلين (معوّض، 2001: 18).

وتعد التهيئة السياسية مكوّناً أساسياً من مكونات الوعي السياسي، فهي تعد عملية غرضية وموجهة أيديولوجيا، تتوخى إحداث تغيرات ثقافية معينة، بالنسبة للفرد والمجتمع على حدٍّ سواء، فنمط التهيئة الذي يخضع له الفرد يؤثر إلى حدٍّ كبير في استجابته لمختلف المثيرات السياسية، ومدى مشاركته في العملية السياسية، وجدية هذه المشاركة في مرحلة النضج، فهو إما أن يحفز إلى الاهتمام بقضايا المجتمع، وممارسة النشاط السياسي، وإما أن يعزف عن هذا الاهتمام تماما. كما تعد التهيئة السياسية ذات أهمية خاصة وسياسية بالنسبة لعملية التكامل السياسي، وتطور الوعي بالهوية القومية وتأكيد الولاء والانتماء للأمة والدولة القومية التي تحتلها (الزيات، 2002: 99). كما تساعد التهيئة السياسية على إمعان التمحيص والنقد لبعض الأفكار السياسية، وبذلك تكون هناك مراجعة للجو السياسي العام في المجتمع، وذلك عن طريق تعليم الناشئة القيم والاتجاهات السياسية من خلال الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى (الحربي، 2000: 21). وتظل التهيئة السياسية موضوع اهتمام كافة النظم السياسية المتقدّمة والمتخلّفة، وذلك لعدة اعتبارات: أولها أن كل نظام سياسي يسعى لغرس وتكريس القيم لدى المواطنين والاتجاهات التي تتفق وسياسته وممارسته، وذلك للتبرير من جانب والتعبئة من جانب آخر. ثانيها: أن التهيئة السياسية تسمح بتكريس حد أدنى من القيم والرموز والاتجاهات لدى جميع المواطنين، الأمر الذي يقود إلى تدعيم الوحدة الوطنية والتماسك القومي بين مختلف القوى في المجتمع. وثالثها: أن عملية التهيئة السياسية الفعّالة تساهم في إيجاد المواطن الواعي والمشارك والمتفاعل مع قضايا مجتمعه (معوّض، 2001: 24).

والاهتمام المعاصر بالتهيئة السياسية كان وليد عدة اتجاهات للتحليل السياسي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد كان الدافع والحافز لأبحاث التهيئة السياسية هو الرغبة في فهم أسس الأنماط المختلفة لتوجهات الأفراد السياسية (داوسن، 1990: 44).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشار جورج هيربرت ميد (George H. Mead) إلى أن ذات الفرد تتشكل كناتج أساسي من نتائج تهيئة الفرد، فإذا كانت التهيئة السياسية تبدو لأول وهلة جزءاً صغيراً من عملية التنشئة الاجتماعية ككل، إلا أن الجانب السياسي يوضح، ويجسد إلى حد كبيرٍ مفردات، ومقومات، وقيم التهيئة الاجتماعية (هلال والمنوفي، 2001: 60).

ولم تكن التغييرات السياسية في الكويت خلال الفترة 2006-2017 مفاجئة، بل جاءت امتداداً لصراعات سياسية سبقت هذه الفترة، ولعل التغييرات بدأت تأخذ طابعاً أكثر وضوحاً أو حدة منذ عام 2011 وما شهدته المنطقة العربية من ثورات وحراك سياسي طال الكويت بعضاً من تداعياته، وبالتالي فقد تميّز الواقع السياسي في الكويت خلال هذه الفترة بالعديد من المؤثرات، إلا أن الوضع السياسي العام لم يكن يتسم بالتهيئة السياسية الملائمة لمستجدات المنطقة، حيث أن واقع التهيئة السياسية في دولة الكويت يرتبط بالعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية على حد سواء.

وقد شهدت الكويت منذ عام 2006 حالة عدم استقرار سياسي، تمثلت في حل مجلس الأمة بشكل متعاقب، حيث كان يصطدم هذا المجلس بالحكومة بشكل مستمر، وكان الاصطدام بين الحكومة والمعارضة السياسية المتمثّلة بشكل أساسي في قوى قبليّة وتيارات إسلاميّة قد وصل إلى مرحلة حادة خلال فترة ما قبل الاحتجاجات العربية، فقد شهدت تلك الفترة العديد من الاستجوابات ضد الحكومة مع تقديم كتاب عدم التعاون ضد رئيس مجلس الوزراء من قبل مجلس الأمة. وكانت هذه التطوّرات الأولى من نوعها في المسيرة البرلمانية في الكويت، إذ لم يسبق استجواب رئيس مجلس الوزراء من قبل. وكل هذه العوامل أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على واقع التهيئة السياسية في دولة الكويت خلال تلك الفترة (الغبرا، 2016: 81).

وعلى الرغم من غياب قانون تنظيم الأحزاب السياسيّة في الكويت، إلّا أن الكويت تتميّز بوجود تيّارات سياسيّة تعترف بها الحكومة من الناحية العمليّة والسياسيّة من خلال تشكيل وزرائها، إلّا أنه وعلى الرغم من استمرارية تلك التيّارات، فإن معظمها قد تعرض إلى حالة من الاضطرابات في السنوات الأخيرة نتيجة الانقسامات في الآراء والمواقف. يعزو البعض ذلك إلى اعتماد جميع هذه التيّارات على تنظيم عملها الداخلي كأحزاب من خلال ما تقرره من لوائح، من دون وجود اللوائح الرسميّة المستندة على القانون، ما جعلها خاضعة لموازين القوى داخل الحزب،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي أن من يحدد عمل الضوابط هو في من يملك ميزان القوة داخل الحزب أو التيّار، مع غياب للمعايير القانونيّة. وعلى الرغم من الميزات المترتبة على إعطاء الحرية للقوى السياسية داخل الحزب، إلا أن غياب اللوائح القانونية داخل الحزب بشكل مطلق كان مصحوباً بنتائج سلبية بالنسبة للتيارات السياسية، إذ غابت المرجعية التي يعود إليها أعضاء الحزب للتحاكم في الخلافات. بالإضافة إلى أن كون بعض التيّارات والكتل تفتقر للفكر والعقيدة السياسيّة وتجتمع فقط حول برامج معيّنة، وهو ما يعكس غياب التهيئة السياسية للأفراد في العمل السياسي، ما يجعل الأحزاب أكثر عرضة للانقسامات (المطيري، 2015: 7).

وهناك عدد من العناصر التي تشكل أساس الهيئة السياسية للأفراد في المجتمع، وهي على النحو الآتي: (الغبرا، 2016، 89-91)

تعتبر التهيئة السياسية عملية تلقين للقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية.

يتلقى الفرد القيم، والمعايير خلال مراحل حياته المختلفة.

تتعدد الأنساق الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة لتقوم بهذا الدور.

تعتبر المحدد لسلوك الفرد السياسي سواء بقبول أو رفض النظام السياسي، أو قبول أو رفض للمجتمع ككل أو إحدى مؤسساته.

تلعب التهيئة السياسية أدواراً متعددةً تتمثل في نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وتكوين الثقافة السياسية، وتغيير الثقافة السياسية.

وحتى تتحدد عناصر التهيئة السياسية بشكل صحيح للأفراد، فإن نتاج ذلك يؤدي إلى أن تقوم هذه العملية بتأدية وظائفها الأساسية التي وجدت من أجلها، وهي: (شعبان وحجازي، 2013: 77)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء الجماعة السياسية: هي مجموعة من الأفراد الذين تعلموا الاتصال بعضهم بالبعض الآخر، ومن ثم فهم بعضهم بعضاً فيما هو أبعد من مجرد تبادل السلع والخدمات، وصولاً لبناء الهوية السياسية.

المشاركة السياسية: إذا كان للتهيئة أن تدفع إلى زيادة معدلات المشاركة السياسية ، فإن الأمر يقتضي بصورة دائمة إعادة النظر في أبعاد وأدوات التهيئة السياسية، وتحويلها إلى عامل بناء ايجابي لشخصية الفرد، وذلك لخلق المواطن المشارك كبديل للمواطن السلبي.

الاستقرار السياسي: يشكل الاستقرار السياسي واحداً من أهداف النظم السياسية، والاستقرار عكس التغيير، فالتهيئة السياسية بما تغرسه من قيم سواء داخل أبناء الجيل الواحد، أو بين الأجيال من شأنها أن تحد من الآثار السلبية للتغيرات، وتحافظ على تماسك المجتمع، من خلال اختزان القواعد الدستورية ومدى الالتزام في العمل السياسي.

ويتضح من هذه الوظائف السابقة بأن عملية التهيئة السياسية تؤدي في نهاية المطاف إلى الاستقرار السياسي، وهو بدوره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية السياسية، فالاستقرار السياسي هو العامل الأبرز في خلق مناخ مناسب في الدولة للوصول إلى مستوى التنمية المنشودة.

وعملية التهيئة السياسية في دول الخليج العربية عامة، وفي دولة الكويت على وجه الخصوص، قد لا تختلف كثيراً في إطارها العام من حيث الأهداف والوظائف والعوامل المؤثرة فيها وعلاقاتها مع الثقافة السائدة في المجتمع المحلي، وحتى في نتائجها، قد لا تختلف كثيراً عن نظيراتها في العديد من الدول إلا بقدر ما يتعلق الأمر بخصوصية هذه المنطقة التي تترك بلا شك بصمات خاصة ومحددة على عملية التهيئة السياسية. وفي الوقت الذي يُعتقد فيه أمكانية اعتبار التهيئة السياسية في الكويت غير مختلفة تماماً مع نظيراتها في دول الخليج العربية الأخرى إلا أنه يُفترض هنا أيضاً أنها تتميز في بعض الخصوصيات التي تجعلها تختلف نوعاً ما عن نظيراتها في باقي مجتمعات هذه المنطقة، خاصة في ظل وجود ملامح تهيئة سياسية واضحة في دولة الكويت أكثر من غيرها من باقي دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة فيما يظهر من حياة سياسية وبرلمانية سابقة لنظيراتها في دول المنطقة، وربما تقاربها مملكة البحرين في هذه التجربة على المستوى الخليجي (بشير، 2007: 35).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الثقافة السياسية: تعتبر عملية التعليم السياسي جزءاً من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية التي يسعى الفرد إلى اكتسابها بمختلف وسائل اكتساب المعرفة المتنوعة، باعتباره عضواً في المجتمع، وهذا ما تحرص عليه النظم السياسية المتقدمة، أو التي تسعى إلى تطوير وتحديث مجتمعاتها وجماهيرها. فالثقافة السياسية ما هي إلا جزء من الثقافة العامة والتي تسهم جميعها في عملية التنمية الشاملة. والثقافة السياسية هي التي تمكن المواطن من أن يؤدي دوره السياسي بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية، حيث تشمل الثقافة السياسية معارف ومفاهيم وقناعات وتوجهات سياسية تتناسب اتساعا وعمقا مع إعداد واستعداد المواطن (عبد الرحمن، 2001: 104).

وتعرّف الثقافة السياسية بأنها القيم السائدة في المجتمع والتي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة (الخميس، 2005: 21). في حين يعرفها الحواتمة (2004: 11) بأنها مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في أي مجتمع، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات. كما أن هناك علاقة ارتباطيه بين الثقافة السياسية وحقوق المواطنة، فكلما تحسنت مستويات الثقافة السياسية لدى المواطنين فإنهم يستطيعون من خلالها الحصول على حقوقهم الطبيعية والمدنية، فالثقافة السياسية تستطيع أن تزيد من وعي المواطن الفردي والجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق وأهمية المحافظة عليها.

وتعتمد كذلك على تحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والوجداني لدى المواطنين عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها حقهم في الحصول على الثقافة السياسية التي تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية المتمثلة في حقهم في الانتخاب أو المعارضة، أو المشاركة في المظاهرات والإضرابات، أو المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعها في إيجاد روح المواطنة والانتماء لديهم، والقائمة على الحقوق والواجبات والمسؤوليات أيضا اتجاه المجتمع، وكذلك المشاركة في حياته السياسية لتطويرها (بشير، 2007: 46).

وللثقافة السياسية تأثير مباشر على المشاركة السياسية للأفراد، حيث أن الثقافة السياسية تؤثر على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور والولاء الوطني والمواطنة والمسئولية. وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذى ينتمى إليه. وفى دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة والاغتراب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعدم الشعور بالمسئولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة، وفى بعض الأحيان ينظر الأفراد إلى النظم السياسية نظرة شك وعدم ثقة، ويعتبرها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها كما هي الحالة في العديد من الدول العربية. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن طبيعة المجتمعات وما يسودها من ثقافة سياسية تؤثر بشكل كبير على علاقة الفرد بالنظام السياسي وعلى اتجاهه نحو المشاركة السياسية، والتي تعتبر من أهم العمليات السياسية. وهو ما دعا "دانيل ليونر Daniel Leaner" إلى التأكيد على أنها من المحددات الهامة التي تحدد موقع المجتمعات الانتقالية بين المجتمعات التقليدية والحديثة. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على طبيعة الثقافة السياسية السائدة في تلك المجتمعات، ويظهر ارتباط الثقافة السياسية بالمشاركة كما أشار Walter Rosenbaum ، حينما تعمل هذه الثقافة على تكوين الاتجاهات والمعتقدات والعواطف التي تدفع الأفراد إلى المشاركة في العمليات السياسية المختلفة، كما أنها تحدد القواعد التي تحكم هذه المشاركة، بالإضافة إلى أنها تعمل على تحقيق تقبل الناس للنظام السياسي، ويتم ذلك من خلال مد الأفراد بالمعرفة والمعلومات عن النظام وتبرير شرعية وجوده (عليوة، 2000: 28).

ويمكن الحكم على تأثير الثقافة السياسية في المشاركة السياسية من حيث الدرجة والمستوى من خلال عملية الوعى السياسي Political consciousness والذى تشكله الثقافة السياسية، عن طريق إكساب الفرد القيم والاتجاهات والمعايير السياسية السائدة في المجتمع. "فالوعى السياسي للمواطنين يعتمد على درجة الثقافة والتعليم التي وصل إليها أفراد الشعب، حيث تؤهل الثقافة والتعليم الشعب للمشاركة الإيجابية". وانطلاقاً من أن الوعى السياسي هو مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته، يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها، وأنه يعنى معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجرى حوله من أحداث ووقائع، وقدرته كذلك على التصور الكلى للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة وليس كوقائع جزئية وأحداث متناثرة (شحاتة، 1993: 50).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتغيرات العالمية الراهنة والتي شهدها المجتمع الإنساني منذ التسعينات من القرن العشرين بما تشمله من تسييس العالم وترابط أجزائه وتعقد مشكلاته وقضاياه، جعلت من قضية الوعى السياسي ودور الفرد في المجال السياسي، واحدة من أهم القضايا التي ينبغي على الفكر السياسي والاجتماعي الاهتمام بها، خاصة وأن هناك من يتحدث عن وعي كوني أو ثقافة كونية في إطار الثورة التكنولوجية المعاصرة بما يعنى اتساع دائرة الوعى السياسي اللازمة لتفاعل الفرد مع المتغير ات السياسية العالمية الراهنة، حيث لم يعد مفهوم الوعى السياسي قاصراً على مجرد معرفة الفرد لقضايا مجتمعه، ومشاركته في الأنشطة السياسية داخل هذا المجتمع. بل امتدت لتشمل ضرورة الوعى بما يجرى من أحداث ووقائع على المستوى العالمي، تلك القضايا التي أصبح لها أثرها المباشر على حياته ومعيشته في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد وعملية العولمة السياسية، وكيف يتمكن من التأثير في مجريات الأحداث العالمية التي تؤثر في حياته. فالوعى السياسي يتكون من خلال إدراك الفرد لما يسود المجتمع من معرفة سياسية، فهو يمثل الجانب الخاص بالمعلومات والمعرفة السياسية وهى جانب من الثقافة السياسية التي تحوي أيضاً القيم والاتجاهات والمعايير والأفكار السياسية، وهذا يعني أنه إذا كان للوعي السياسي أثر في المشاركة السياسية، فإن للثقافة السياسية الأثر الأكبر في هذه المشاركة (وطيفة، 2003: 19).

ويتضح بأن الثقافة السياسية تؤثر في عملية المشاركة السياسية في جانب آخر وهو ما يتعلق بدرجة التجانس الثقافي، وانعكاس هذا التجانس على الاستقرار السياسي. فالثقافة المشتركة تعطى الإنسان شعور بالانتماء وذلك لأنها تربط الأفراد معاً في جماعة واحدة يشعرون فيها بالتوحد والاندماج، فالتجانس الثقافي والتوافق بين الجماعات المكونة للمجتمع يساعدان على الاستقرار، أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين الجماعات في المجتمع فيمثلان مصدراً لتهديد استقرار النظام السياسي، وهو ما ينعكس على مشاركة الأفراد على العملية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير William Kornhauser في هذا الاتجاه إلى أنه يتوجب على المجتمع الديمقراطي ألا يكون مرتبطاً بقمع عنيف للاختلاف الثقافي طالما أن الحقوق المتساوية لا تختلط بمحو كل الفروق الاجتماعية، فالتعددية الاجتماعية تنتج وتحدث التباين في الثقافة وأمور السياسة. حيث أن بعض الأنظمة السياسية في سبيل سعيها لتحقيق الاستقرار قد تلجأ إلى العنف والقمع تجاه أي حركات تمرد نابعة من ثقافة معينة تغذيها. فالنظام السياسي في سعيه لقمع حركات الرفض والتمرد من جانب الشباب قد يلجأ إلى العنف وذلك لتوفير مناخ السلام الاجتماعي. وهذا يدل على أن أي مجتمع يشتمل على اختلاف ثقافي ناتج عن تباين الطبقات الاجتماعية، لكنه في نفس الوقت يؤكد أنه يتوجب على المجتمعات الديمقراطية وهي في سبيل سعيها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ألا تعمل على قمع هذه الاختلافات الثقافية بين أفراد المجتمع والتي تحدد رؤية كلاً منهم للنسق السياسي وطبيعة علاقتهم به (عبد ربه، 2002: 53).

ثالثاً: المشاركة السياسية: تعد المشاركة السياسية من مكونات الوعي السياسي فهي مؤشر قوي على مدى تطوّر أو تخلّف المجتمع ونظامه السياسي، فالمجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة السياسية، في حين تتوافر المشاركة السياسية في المجتمع الحديث (الزيات، 2002: 77). وينظر للمشاركة السياسية بأنها حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية، من خلال مزاولته لحق التصويت، أو الترشيح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو بالانضمام إلى المنظمات السياسية (علي، 1997: 146). كما تعرف أيضا بحق المواطن في أن يؤدي دورا في عملية صنع القرارات السياسية، وتعني في أضيق معانيها حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضغط عقب صدورها من الحاكم (هلال، 2000: 14). وتكمن أهمية المشاركة السياسية في أن النمو الديمقراطي يتوقف بدرجة كبيرة على مدى اشتراك أفراد المجتمع بفاعلية في تحديد وتحقيق الأهداف السياسية. كما أنها تعد وسيلة أساسية لتعميق الشعور بالمسؤولية لدى الحاكم والمحكوم، ووسيلة لدعم الحكم الجماعي؛ فهي تنبه المشاركين إلى حقوقهم وواجباتهم، وتوسع من نطاق وعيهم عن طريق الخبرات السياسية الناتجة عنها (جمعة، 1984: 36).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أصبحت المشاركة السياسية تمثل موضوعا محوريا لارتباطه بالحرية التي كافحت أكثر الشعوب من أجل نيلها، لتحقيق المساواة بين الأفراد، وهي تعدّ كذلك المظهر السياسي المعبر عن ديمقراطية الدول، وكذلك تدل على مستوى الوعي السياسي للمواطنين. وقد قسمت المشاركة السياسية داخل المجتمع إلى أربع مستويات: أولها النشطاء السياسيون كالعضوية في الأحزاب، وثانيها المهتمون الذين لهم علاقة بالنشاط السياسي كالتصويت والانتخابات، وثالثهما الهامشيون أو الذين لا يميلون إلى العمل السياسي، ورابعها المتطرفون السياسيون والذين يعملون خارج الأطر الشرعية، ويلجئون إلى أساليب العنف (الشرعة، 1999: 20).

إن المشاركة السياسية تؤدي إلى تزايد الوعي السياسي، وتسهم في حل الصراعات بين العاملين، وتحقيق التكيف الاجتماعي، وتقضي على صور استغلال السلطة والاغتراب، وتحقيق قيمة المساواة والحرية. ومن خلال المشاركة السياسية تتحقق الديمقراطية وتتعمق، وتتأثر عملية المشاركة السياسية إلى حد كبير بعوامل بيئية اجتماعية وثقافية ونفسية واقتصادية، فالعادات والتقاليد والقيم والثقافة السياسية كذلك تؤثر على طبيعة المشاركة السياسية وبالتالي على طبيعة التطوّر السياسي في المجتمع. وبما أن هناك تفاوت في البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات فثمة تفاوت أيضا في طبيعة المشاركة ودرجتها وقنواتها. وتتوقف مشاركة المرء في حالة توفر الظروف الملائمة على كم المنبهات السياسية التي يتعرض لها ونوعيتها، وكلما كثرت وتنوعت المنبهات المنبثقة من مصادر متعددة، زاد احتمال مشاركة الفرد في العملية السياسية، وزاد عمق هذه المشاركة والعكس صحيح (الدويلة، 2007: 44).

على أن مجرد التعرض للمنبهات السياسية لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، وإنما يلزم أيضا أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو يتوقف على نوعية خبرات التنشئة المبكرة، فالفرد الذي ينشأ داخل جماعات أولية كالأسرة والمدرسة بأسلوب ديمقراطي، يكون أكثر ميلا واستعدادا للمشاركة السياسية من نظيره الذي يخضع لنمط تنشئة سلطوي (Verba, 1991: 6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول بأن المشاركة السياسية هي العملية التي يمكن من خلالها ان يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المنشودة، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وأن يعتقد كل فرد أن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع.

ولقد أكدت الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية، مثل دراسة (الزعبي، 2013: 25) على أن هناك علاقة وثيقة بين المشاركة السياسية بشكل عام في أي مجتمع وعملية التهيئة السياسية التي يخضع لها أبناء هذا المجتمع إذ أن المحتوى الثقافي والقيمي الذي يخضع له الفرد في سياق نشأته الاجتماعية العامة يؤثر بشكل كبير في مدى اقترابه أو ابتعاده من المشاركة في الشأن العام. ويمكن القول أن تلك التهيئة تبدأ من المنزل والمدرسة، وفي الوطن العربي بشكل عام، فإن عملية التهيئة السياسية عبر مراحل حياة الفرد لم تكن ايجابية بالشكل الكامل، حيث أنها تكرس قيم الطاعة والخضوع والسلبية وعدم المناقشة وإبداء الرأي، وبالتالي فإن الفرد لم يتدرب على عملية المشاركة في الشأن العام، ومن هنا يأتي ضعف المشاركة في العملية السياسية.

وقد ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي والسياسي، كأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة السلم والتسامح، من خلال وجود الاختلاف والتنوع الحزبي، حرية الاعتقاد والتفكير، حرية الرأي والتعبير للأفراد وللقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، واحترام الرأي والرأي الآخر ولمعارضة. وهذا الاتجاه للمشاركة السياسية يتولد عنه تنامي نوع من التعايش والمسالمة والتسامح بين الأفراد وقوى المجتمع، بحيث يسمح بإشراك الجماهير في تسيير الشؤون العامة وإقرار سياسات الدولة، باعتبار الجماهير مواطنين يشعرون بالانتماء للوطن الواحد ويكيفون سلوكهم الإنساني عن طريق المشاركة السياسية (الزيات، 2002: 39).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقاس المشاركة السياسية بالنشاط السياسي من حيث تكثيفه ودرجة الاهتمام السياسي والمعرفة السياسية المكتسبة، فضلا عن درجة المشاركة، كما تتحكم فيها التنشئة الاجتماعية والسياسية ودرجة المواطنة والبيئة المحيطة. ويتأكد الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال ممارسة حق التصويت و الترشح للهيئات المنتخبة، أو الاهتمام بالقضايا والأمور السياسية ومناقشتها مع الآخرين، أو العضوية في المنظمات (عبد الوهاب، 2000: 103).

هذا ويستوجب في المشاركة السياسية وجود مؤسسات فعالة للمجتمع المدني، يمكن أن تنشر الديمقراطية والحوار وثقافة التسامح بدل ثقافة العنف والإقصاء. فالمجتمع المدني يعتبر صمام الأمان للدولة لتجنيبها العنف السياسي، فهو فضاء للحرية والديمقراطية والمشاركة البناءة والمساهمة في تحقيق مشاريع التنمية، بحيث يجنب المجتمع والدولة التجاوزات التي قد تظهر نتيجة للإفراط في الذاتية والأنانية.

وقد حدد هنتجتون (1993: 46-44) العوامل التالية التي تؤثر في مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بشكل عام:

الانتماءات التنظيمية المؤسسية.

الانتماءات الجماعية من حيث صلات القربى.

الانتماء الجغرافي.

الرجال أكثر من مشاركة النساء.

وتمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها. إن المشاركة السياسية تتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة شراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعدا لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا (برو، 1998: 16).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

وهناك العديد من أشكال المشاركة السياسية التي تم تصنيفها إلى ثلاثة مستويات، وهي: (أبراش، 1998، 22-23)

مشاركة منظمة: تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة، في إطار برامج محددة، تقوم بها الأحزاب السياسية، والنقابات، والاتحادات المهنية، والمجلس المنتخبة.

مشاركة مستقلة: يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك.

مشاركة ظرفية: تتم في المناسبات وتظم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور، أي عامة الناس، تتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات.

وتبقى تصنيفات المشاركة السياسية في مستوياتها الثلاث ذات تباين في الآراء، حيث أنه من الصعب أن تؤدى بصورة شاملة وصحيحة حتى تؤدي الغاية السليمة التي يرتضيها المجتمع، فتبقى والحالة هذه محط اختبار حتى النظر في النتائج وما صارت عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث:

ثلاثية التحديات التنموية الكويتية

سعت أغلبية الدول النامية بما فيها دولة الكويت للبدء بعمليات التنمية من أجل النهوض بالواقع السياسي الذي تعيشه البلاد، لكنها واجهت مجموعة من التحديات التي لجهودها في هذا المجال، إذ إن إيجاد تنمية سياسية ليس بالأمر السهل في ظل ظروف اقتصادية وسياسية متداخلة، لأن ذلك عادةً ما يخلق تحديات قد تعترض تحقيق هدف التنمية الشاملة القائم على المطالب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهذه التحديات هي بذات الوقت حاجة فعلية تتطلب توفير قناعات لدى النظام السياسي بضرورة تبنيه لبرامج التنمية، وذلك من أجل خلق مساهمات فاعلة من الأفراد الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني، ووجود مؤسسات سياسية أخرى تضغط باتجاهات متعددة لتحقيق هذا المطلب، وترسيخ قيم الديمقراطية القائمة على العدالة والمساواة، في ظل إحلال سلطة القانون محل الأجهزة الأمنية، بما يؤدي لتنظيم الحياة السياسية الضابطة لعمل الحكومة، عبر وسائل التطوير المستمرة للأفراد من أجل تنشيط الإحساس الوطني لديهم بعيداً عن معايير الولاءات الفردية والقبلية والطائفية.

وسنتناول هذا المطلب في ثلاث فقرات هي: أولاً: التحديات السياسية، وثانياً: التحديات الاقتصادية، وثالثاً: التحديات الاجتماعية، وعلى النحو التالي:

أولاً: التحديات السياسية: إن التجربة التنموية في دولة الكويت قد بنيت في مراحلها على أساس من التخطيط الذي وضعته القيادات السياسية المتعاقبة على الدولة، سواء في الحكم أو في المجالس البرلمانية والبلدية التي شاركت حكام دولة الكويت بصنع القرار السياسي الموجه نحو خطط التنمية، فالتخطيط كان الأداة الفاعلة للقيادات السياسية الكويتية التي مكنتها من فتح آفاق جديدة للتغيير والتنمية عبر أهداف واضحة محددة اعتماداً على ما أتيح لها من موارد مالية وبشرية وامكانات، وفي ظل سياسة حكيمة لإدارة تلك الموارد واعداد الخطط التنموية الناتجة عن قرار سياسي كان قادراً في كل الظروف والأحوال على مواجهة التحديات والاستفادة من التجارب السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتطلع نحو تطوير سياسات التنمية في دولة الكويت منذ استقلال دولة الكويت إلى اليوم (المطيري، 2015: 3-4). إلا أن تجربة التنمية في دولة الكويت قد جوبهت بالعديد من التحديات السياسية التي أرخت ظلالها على التجربة التنموية للدولة، فالعديد من التحديات السياسية الداخلية والخارجية على حد سواء قد ساهمت في عرقلة عملية التنمية إلى حد ما.

ومن أهم التحديات التي تواجهها القيادات السياسية والتي تشكل بحد ذاتها سلسلة من التطورات المتلاحقة مع مرور الزمن وتتطلب التطوير والتحسين فيها هي مسألة التنمية، وإن السمات السياسية تعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس إمكانات القيادات السياسية لتوجيه عمليات التنمية وسياساتها في الدول بشكل عام، ولو أجريت مقارنة بين الدول المتخلفة وبين الدول المتقدمة، سيلاحظ أن الأولى تعاني من ضعف في القيادات السياسية، أو أنها مرت بظروف وأحوال الاستعمار وهيمنته وقتاً طويلاً، وحداثة عهدها بالاستقلال والاستقرار السياسي، إضافة إلى ضعف المشاركة بين قياداتها الحاكمة وأفراد الشعب، واتساع الهوة بينهما (العسل، 2006: 60).

وعليه، فلأن تطوير العملية السياسية بالأدوات السياسية الجديدة المواكبة للسمات المعاصرة وقوة القيادة السياسية لم تعد غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لدفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية في مختلف المجالات الحياتية، فهي عامل مستقل من عوامل التنمية وتابع لها في آن واحد، ومن ذلك تنبع أهمية تكامل التنمية مع توجهات القيادة السياسية في وضعها سياسات وخطط التنمية الشاملة لضمان جني أفضل الثمار التنموية في ضوء ما يتوافر للدولة من إمكانات.

إلا أن وجود نوع من تفتت الثقافة السياسية في الدولة شكل تحدياً من تحديات التنمية السياسية، حيث أن تفتت الثقافة السياسية والتي هي مجموعة القيم والمعتقدات والاتجاهات الأساسية في المجتمع والمتعلقة بالأنظمة والممارسات السياسية، وتعبير عن الاتجاهات والقيم والمعتقدات الموجودة لدى شعب ما، كما تعبر أيضا عن الميول التي توجد لدى جماعة معينة من المجتمع، ووفقا لنظريات السياسة المقارنة، يعتبر تجانس الثقافة السياسية ضرورة ملحة لتحقيق التكامل السياسي الذي يعتبر ضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي (الأقداحي، 2009: 19).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما كان غياب الديموقراطية بمفهومها الواسع سبباً من أسباب عرقلة مسيرة التنمية السياسية في العديد من الدول العربية، فلاعتبارات سياسية وأيديولوجية روجت بعض أنظمة الحكم في العالم العربي لفكرة التناقض بين الديموقراطية والتنمية، غير أن الشواهد الواقعية أكدت أن أحد الأسباب الجوهرية لإخفاق مشروعات التنمية في أغلب الدول العربية هو غياب الديموقراطية والمشاركة الشعبية، حيث لا تكون هناك محاسبة لصانع القرار عندما ينحرف أو يتخذ إجراءات ضد العملية التنموية، كما تنعدم رغبة المواطنين في المشاركة في عملية التنمية، وعلى الرغم من أن التجربة الدستورية في دولة الكويت تعد التجربة الأعرق في منطقة الخليج العربي والأكثر تقدماً من حيث إتاحة المجال للمشاركة الشعبية في التشريع والرقابة، من خلال دستور عقدي ومجلس نيابي منتخب، إلا أنه يواجه هذه التجربة الكثير من مظاهر الخلل لعل أبرزها مشكلة الانقسام الفئوي التي يعانيها المجتمع الكويتي، حيث أصبحت واقعاً ملموساً في المجتمع، له دوافعه الذاتية التي تدعمها وتغذيها في كثير من الأحيان بعض الظروف الداخلية والخارجية على حد سواء (الزعبي، 2015: 28).

ويزداد هذا الأمر أهمية لا سيما بعد الربيع العربي وما شهدته دول المنطقة العربية من أحداث، حيث تمر الكويت بمرحلة من التعامل مع استحقاقات المرحلة في ظل واقعها المتنوع واكتشافها لشروط التعايش بين فئاتها المختلفة.

ولما كان هذا المشهد بكل ما يتخلله من تحديات، فقد شهدت الكويت تراجعاً ملحوظاً في ترتيبها الدولي في دليل التنمية البشرية، إذ كانت ضمن (44) دولة شهدت هذا التراجع وذلك وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2013 (الغبرا، 2012: 41).

وفي ضوء التحديات التي يعانيها المجتمع الكويتي ظهرت العديد من الاحتجاجات والانتفاضات في المجتمع في سياق ثورات الربيع العربي التي اشتعلت في العديد من الدول العربي، فعلى مدى عام 2011 جاء الحراك الشبابي في الكويت مركزاً على ضرورة إحداث عدد من الإصلاحات السياسية، أسفرت في النهاية عن تغيير الوزراء ومحاربة الفساد وحل مجلس الأمة تمهيداً لانتخابات جديدة، حيث جاءت تلك الاحتجاجات في ظل انسداد فرص الإصلاح بين مجلس الأمة والسلطة التنفيذية في الكويت، نتخب وإصلاح قانون الانتخاب لصالح ديمقراطية أعمق، وضمان حرية الإعلام وإقرار الأحزاب السياسية، وأفكار عديدة أخرى حول إصلاحات قضائية ودستورية ستكون لها أكبر الأثر على المعادلة الكويتية سواء في الوقت الحاضر أو المستقبل (الغبرا، 2012: 44).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وازداد إدراك الفرد ووعيه في المنطقة العربية عموماً وفي دولة الكويت على وجه الخصوص تجاه حقه في التنمية السياسية، فهذا الحق من حقوق الإنسان الرئيسة، فالتنمية عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل وللأفراد على السواء، ذلك على أساس المشاركة النشطة والحرة والأساسية في التنمية وفي التوزيع العادل للعائدات.

ثانياً: التحديات الاقتصادية: ارتبطت التنمية في دولة الكويت باكتشاف النفط وانتاجه وتصديره، من خلال عائدات النفط التي اعتبرت مصدراً هائلا لتمويل مشروعات التنمية، وقد مثل النفط الركيزة الاساسية في الاقتصاد الكويتي، بسبب افتقار دولة الكويت للموارد الاقتصادية الأخرى وضعف الأنشطة التقليدية التي بدأت تنقرض وتتلاشى كصيد اللؤلؤ والنقل البحري، وبسبب صغر حجم السكان وارتفاع عائدات النفط فقد كانت سيطرة القطاع النفطي سريعة وواسعة، كما أسهمت عائدات النفط في تحقيق تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة وواسعة طالت تركيبة المجتمع الكويتي في هيكله الاقتصادي وبنيته الاجتماعية، وغيرت من مظاهر الحياة بصورة جذرية وشاملة، غير أن التجربة التنموية في دولة الكويت قد مرت بالعديد من المراحل التي واجهت من خلالها الكثير من التحديات، والتي من أهمها خضوعها للاستعمار فترة ليست بالقصيرة، ومن ثم التحرر من تبعية الأجنبي والمحاولات الجادة لتحقيق التنمية الشاملة، إضافة إلى العقبات التي واجهت خطط التنمية فيها مسببة فشل هذه الخطط حيناً أو تعطل مسيرة التنمية حيناً آخر، مما تطلب من الحكومة الكويتية البحث عن بدائل فاعلة تنقذ مسيرة التنمية وتجاوز تلك العقبات لتحقيق الأهداف التنموية الموضوعة (تقرير تحديات التنمية في الدول العربية، 2011: 7-8).

ويمكن القول بأن التجربة التنموية الكويتية ليست حديثة العهد مقارنة مع عمر استقلال دولة الكويت وخروجها من تحت الوصاية البريطانية في مطلع ستينيات القرن الماضي، فهي تمتد لأكثر من خمسين عاما خلت، بحيث عكست كل مرحلة من مراحل هذه التجربة رؤية المجتمع الكويتي والنخب السياسية من متخذي القرار حول تطور النظرة الاجتماعية نحو الحاضر والمستقبل، حتى أفرزت هذه التجربة في بعض مراحلها حلولاً فاعلة لمواجهة مشكلات راهنة في وقتها فرضت نفسها على الساحة الوطنية، ويستدل من ذلك على أن العوامل المؤسسية قد لعبت أدواراً حاسمة في التوجهات التنموية الكويتية، سواء كانت تلك الأدوار ذات نتائج إيجابية أو سلبية على طول فترة مسار العمل التنموي في دولة الكويت (تقرير المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2016: 4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتجت هذه المحددات من تراكمات تاريخية من العمل والخبرة، وعليه فهي ليست نتاج مشروع تنموي واحد، وانما تراكم للخيارات التنموية المتعددة التي رسمت ملامح تعاطي المجتمع الكويتي مع مفردات عملية التنمية وحددت علاقته بالدولة ودورها في تنفيذ الخطط والمشاريع، على أن بعض هذه المحددات لم يكن من السهل تجاوزه أو التغلب عليه (وزارة التخطيط الكويتية، 2007: 11).

وقد رسخت مجموع من السياسات العامة قيم الاعتماد على الدولة لدى أفراد المجتمع الكويتي، حتى تحولت هذه القيم إلى مبادئ سادت العرف الاجتماعي، فأقرت هذه السياسات توفير كافة احتياجات المواطنين من خلال أجهزة الدولة، واعتبار كافة الاحتياجات حقوقاً لا تقبل أنصاف الحلول أو الجدال، حتى إن الدولة قد وضعت على عاتقها الالتزام بمجموعة من الوعود التي أصبحت تمثل في الوقت الحاضر قيوداً هائلة التكلفة على الإنفاق العام، حيث أصبحت الشريحة الأكبر من المواطنين تعتمد اعتماداً شبه كامل على ما تقدمه الدولة من امتيازات، ومن هذه القيود التي أثقلت كاهل الدولة اقتصادياً: (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، 2007: 3)

التزام الدولة بتوفير السكن الخاص في صورة منزل مستقل بمساحة لا تقل عن 400 متر مربع لكل عائلة.

تقديم قروض ميسرة للبناء.

التزام الدولة بتوظيف جميع المواطنين وتعليمهم لأعلى الدرجات العلمية.

وكان من الطبيعي أن تشكل هذه الالتزامات عبئاً حقيقياً على الخزينة العامة في ظل تزايد عدد السكان، وضيق الرقعة المتاحة للتوسع السكاني، بل لم تعد فكرة أن يحصل كل مواطن على منزل مستقل أمراً عملياً بحكم محدودية الرقعة الجغرافية، فضلاً عن التكاليف العالية للتوسع العمراني، والضغط الهائل على الموارد الأرضية، وتحويلها إلى انتفاعات ذات قيمة مضافة منخفضة تتمثل في السكن الخاص، فضلا عن صرف مبالغ مالية ضخمة في مجال الرعاية السكنية دون مردود حقيقي على الخزانة العامة للدولة (وزارة التخطيط الكويتية، 2007: 9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالمحصلة من قيم الاعتماد على الدولة، يبرز التحدي الأكبر لهذا المحدد في ما أدى إليه من اختلال في أدوار الدولة وتحولها من الإشراف على عمليات التنمية وخططها وتوجيهها إلى ممارسة دور الداعم لفئات المجتمع الكويتي مما أحدث مساواة غير عادلة أو متكافئة بين صور تدخل الدولة فشغلها عن دورها الأهم في توجيه مسار التنمية ودعمه.

من جهة أخرى، ومن منطور اقتصادي، فإن الثقة المفرطة في وفورات الثروة النفطية لدى المجتمع الكويتي قد أحدثت فجوة بين معدلات الاستهلاك والإنتاج، فسادت الأولى على الثانية، ولعل هذه الثقة إنما أتت من الفهم الخاطئ بأن الثروة النفطية لن تنضب أبداً وانها وإن نضبت فإن هناك ما يعوضها من الاستثمارات الخارجية واستثمارات صندوق الأجيال، هذا الفهم الخاطئ قد أحدث تحولاً خطيراً في قيمة الثروات المدخرة فأصبحت أصولا متناقصة القيمة، ما جعل مسالة النظر في المستقبل وقراره في طي الأجندات اللاحقة والمؤجلة (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 2).

وتكمن خطورة هذا المحدد في مسيرة العملية التنموية الكويتية في أن نمو معدلات الاستهلاك قد شهد قفزات عديدة خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تبعا لتذبذب أسعار النفط ما بين ارتفاع وانخفاض مع زيادة في العوائد النفطية، لكنة لم يتأثر أبدا بتراجع العوائد في مراحل تالية، وعلى الرغم من ذلك، لم يطرأ على معدلات الاستهلاك أي عمليات تصحيحية، فزادت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (32.7%) في منتصف السبعينات إلى (70.2%) في منتصف الثمانينات ثم إلى (77.2%) منتصف التسعينات، كما أن قيمة الاستهلاك الكلي عام 2016 ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 179% بالمقارنة بما كان عليه عام 1996 (تقرير المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2016: 3).

وقد فسر بعض الخبراء الاقتصاديين تلك الزيادة الهائلة في معدلات الاستهلاك كأحد الحلول التلقائية للاستفادة من الزيادة المالية للعوائد النفطية، وربما كان من الأجدر تجاه هذه الزيادة المالية أن تولي الدولة عناية واهتماماً مضاعفاً بجهود التنمية وتطوير البنى التحتية لها، والاتجاه نحو تحفيز المستثمرين والقطاع الخاص تحديداً لتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة لتلبي بنسبة معقولة حاجات الاستهلاك المحلي بدلاً من إنهاك الميزانية العامة بزيادة الطلب على البضائع الاستهلاكية واستيرادها من الخارج (الزعبي، 2013: 27).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كشف الاقتصاد الكويتي عن حالة من الخلل في أنماط الإنتاج والإنفاق وأنماط توظيف الفوائض نظراً لاختلال العلاقة بين الاستهلاك الكلي والناتج المحلي الكلي، ما أفقد الاقتصاد القدرة على بناء القدرات المحلية وتنويع مصادر إنتاج الثروة لتصحيح واقع الاعتماد على المصدر الواحد، ما حد من توفير فرص العمل ذات الإنتاجية الأعلى للقوى العاملة الوطنية (وزارة التخطيط الكويتية، 2007: 4).

إضافة إلى ما سبق، فإن مشروع الخطة طويلة الأجل للتنمية (1990-2015) التي وضعتها الحكومة الكويتية حول التنمية لم تقدم في مشروعها تصوراً مركزيا للتنمية، يمكن أن يحمل في طياته توجها عاما يعكس الاختيارات المستقبلية للمجتمع الكويتي، إلا أنها طرحت مجموعة من المحاور الاستراتيجية المتعددة التي شكلت في مجملها توجهات إصلاحية عامة تسهم في تعزيز القدرة على تطوير كل مجال من مجالاتها على حده، هذه المحاور هي: (الزعبي، 2015: 29)

إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني: من خلال تقليل الاعتماد على النفط والمحافظة على الموارد الطبيعية، وترشيد أسعار الطاقة والتكلفة، والاعتماد على التقنيات الكثيفة، وتنمية المصادر البديلة للنفط وتنمية مصادر المياه والموارد المتجددة، ومسايرة التطورات التقنية عالميا في تنمية الموارد المادية والبشرية.

معالجة قضايا العنصر البشري: يرتبط بهذه القضية محاولة التغلب على محدودية العنصر البشري، وتعديل التركيبة السكانية وقوة العمل لصالح الكويتيين، وكافة الجوانب المتعلقة بتنمية المهارات الوطنية ورفع كفاءتهم وزيادة تماس البنيان الاجتماعي.

الحاجة إلى دور متزايد للقطاع الخاص: وتتعلق هذه القضية بتأكيد تجاوب القطاع الخاص وادراكه لمتطلبات التنمية المخططة، وزيادة دوره في العملية الإنمائية وتحقيق الأهداف بعيدة المدى، كما تتضمن أسس إجراءات الخصخصة في المراحل المقبلة ممثلة في تحديد دور هذا القطاع ودور الحكومة ودراسة الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية للمشروعات القابلة للخصخصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستقبل النفط وانعكاساته: تضمن هذه القضية م مراجعة التطورات في سوق النفط واحتمالاتها خصوصا بالنسبة لدولة الكويت ودول الخليج العربية، والسياسات البديلة لاستخراج واستخدامات النفط، وسياسات الطاقة.

مواكبة التطورات التقنية العالمية: تتضمن شروط الاستفادة من التطورات التقنية العالمية المتلاحقة، ومشتملات خطط التطوير التقني في المستقبل التي من أهمها تبني سياسات بناء قاعدة لتقنيات متطورة، وعدم استيراد التقنيات البالية، وتنمية قطاعات البحث والتطوير، ومجالات توفير الطاقة البديلة.

إعادة هيكلة الإنفاق العام المحلي: تعنى هذه القضية بتحقيق التوازن للنفقات والايرادات العامة في ضوء نتائج التنمية السابقة، والمستجدات المحلية، وضمان ترشيد استخدام الموارد المالية للدولة والمساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية وكفاءة أداء الاقتصاد الوطني والتطوير الإداري المستمر.

الحاجة إلى تخطيط القطاع الخارجي: تتضمن هذه القضية جعل الاقتصاد الكويتي أقل عرضة للتغيرات التي تنتاب السوق العالمية، وزيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي للتجارة الخارجية الكويتية استيراداً وتصديراً والاستفادة من التغيرات الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي والعربي في تعظيم عوائد الاستثمارات الخارجية وتقليل المخاطر حولها إلى أدنى حد ممكن، غير أن هذه القضية لم تطرح في أية وثائق تخطيطية تالية وذلك بسبب إهمال موضوع التجارة الخارجية بأسره من قبل القائمين على سياسات وخطط التنمية في دولة الكويت.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية: ترتب على الاختلال في التركيبة السكانية المتمثل في انخفاض نصيب السكان الكويتيين من إجمالي عدد السكان اختلالا آخر تمثل في انخفاض نسبة مشاركة القوى العاملة الكويتية في إجمالي قوة العمل، حيث تشير بعض إحصائيات وزارة التخطيط الكويتية أن نسبة المشاركة في قوة العمل عام 1995 بلغت (16.97%)، ثم ارتفعت إلى (18.85%) عام 2006، ولاحقاً زادت إلى (21.55%) عام 2015، وذلك بسبب التطبيق النشط لسياسة إحلال القوة العاملة الكويتية محل الوافدة في الجهاز الحكومي (تقرير المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2016: 7-8).

ثم جاءت الخطة الخمسية للتنمية والتي تم إقرارها للفترة 2006-2011، والتي اشتملت على مجموعة من التوجهات لخصها تقرير وزارة التخطيط الكويتية في النقاط التالية: (وزارة التخطيط الكويتية، 2007: 4-5)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعديل التركيبة السكانية بصفة تدريجية حتى يمكن تحقيق التوازن المرغوب في نسبة المواطنين والوافدين بحلول عام 2020.

زيادة مساهمة المواطنين في الإنتاج ورفع مستوى إنتاجيتهم ومهاراتهم وتنمية قدراتهم بشتى الوسائل.

توفير متطلبات التنمية الاجتماعية بما يدعم القيم الأساسية في المجتمع ويعمق شعور الفرد بالانتماء للوطن والإحساس بالمسئولية ويجعله قادراً على المشاركة الفعالة في مجهودات التنمية الوطنية.

البدء بتحقيق تنمية إدارية شاملة، مع التركيز على تطوير الجهاز الإداري للدولة بالعمل على إحداث تغيير جذري في هيكل الإدارة العامة، وتوفير الكفاءات اللازمة له بما يتفق وطبيعة المرحلة الجديدة وما تتطلبه من وجود جهاز إداري قادر على تحمل أعبائها.

الاهتمام بحسن استخدام الموارد المالية المتاحة بالصورة التي تخدم أهداف التنمية الوطنية وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والبدء بتعديل مسار الاقتصاد الوطني واستكمال وصيانة عناصر البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم القاعدة الإنتاجية في الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل القومي.

تنمية دور القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهمته في مجالات التنمية المختلفة مع التركيز على الأنشطة الإنتاجية.

وبشكل عام، تبنت الخطة توجها مركزياً، وهو تعزيز القدرة التنافسية لدولة الكويت إقليمياً وعالمياً، وقد اختارت الخطة هذا التوجه التنافسي تماشياً مع الاتجاهات العالمية لتعظيم القدرات التنافسية للدول خلال مسيرتها التنموية، وحتى تتمكن من الاستحواذ على نصيب معقول من حركة التجارة الخارجية الدولية، ومن الاستثمارات المباشرة، سواء كان البلد المعني مصدراً للاستثمار أو جاذبا له، كما يهدف تعزيز القدرات التنافسية للدولة إلى إصلاح الهياكل الاقتصادية والإدارية، وتعزيز عناصر التنافسية المحلية، حتى توضع على طريق الانطلاق نحو النمو (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جهة أخرى، فقد برزت قضايا العنصر البشري والتركيبة السكانية كأحد محددات عملية التنمية العامة والتنمية السياسية تحديداً في دولة الكويت، ومن أهمها الارتقاء بكفاءة نظامي التعليم والتدريب، بحيث يشكلان معا منظومة متكاملة مترابطة الحلقات قادرة على إمداد كافة قطاعات ومؤسسات المجتمع باحتياجاتها من القوى العاملة الوطنية، وتوظيف الأدوات المالية اللازمة لتوفير الحوافز التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص على تأهيل واستيعاب أعداد متزايدة من قوة العمل الوطنية، ومواصلة تشجيع المرأة الكويتية للقيام بدور أكبر في مجال بناء وتنمية المجتمع انسجاما مع ما ترمي إليه الخطة بشأن تحقيق الاستغلال الكامل والأمثل لكافة الطاقات الوطنية.

كما برزت القضايا الاجتماعية التي ركزت في جلها على تعزيز قدرة المواطن الكويتي على البذل والعطاء، واستثمار طاقاته في تنمية المجتمع، بما يستوجبه ذلك من إتباع كافة الوسائل والسياسات التي من شأنها تشجيع المبادرات الفردية واتاحة مجالات العمل أمام هذه المبادرات لتعمل في إطار من الحرية التي تساعد على الإبداع وتدفع إلى المزيد من المشاركة في تحمل المسئولية الاجتماعية، وترسي النمط الإنتاجي في سلوكيات الأفراد والعمل على تنمية قدرات الشباب الكويتي على الإبداع والابتكار بجانب الاعتماد على الذات، كما وضعت ضمن محاورها المحافظة على البيئة المحلية والتأكيد على تنميتها كأحد أبعاد عملية التنمية الشاملة، بما يتطلبه ذلك من تحقيق التكامل والتنسيق بين كافة الجهود الرسمية والشعبية ومن العمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال معالجة المشاكل البيئية محلياً واقليمياً ودولياً (الزعبي، 2013: 31).

ويمكن القول بأن المحددات التي تعيق مسيرة التنمية في دولة الكويت تركزت بشكل أكثر وضوحاً في جانبها الاقتصادي أكثر ما بدت واضحة في جوانبها السياسية والاجتماعية، حيث تزايد النمط الاستهلاكي مقارنة بالنمط الإنتاجي للفرد في الكويت، إضافة لتحمل القطاع العام العبء الأكبر شبه الكلي في تأمين متطلبات الأسرة الكويتية والفرد الكويتي من حيث تأمين الوظيفة لكافة أفراد المجتمع، إضافة إلى تأمين السكن المستقل الذي أقرته الدولة، والقروض الميسرة التي تقدمها الدولة للمواطنين، إضافة للقروض الميسرة التي تقدمها بنوك القطاع الخاص للأفراد، وعادة ما تكون قروض متعثرة في أكثرها كما أشارت نتائج تلك القروض على مدار عقود طويلة مضت، وهي قروض متعثرة كانت دائماً ما تقوم الدولة في نهاية المطاف بسدادها نيابة عن المواطنين، وهذا ما يثقل كاهل الموازنة العامة للدولة ويعيق عمل مسيرة التنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:دور التنمية السياسية في أبعاد الاستقرار السياسي في الكويت (2006-2017)

أصبح ارتفاع سقف الحريات إلى جانب الرقابة والمسائلة السياسية من أهم عناصر نجاح عملية التنمية السياسية، وذلك ضماناً للحفاظ على ديمقراطية النظام، فسقف الحريات في أي مجتمع من المجتمعات يرتبط بمدى ما تتوفر عليه من ثقافة سياسية تتبلور نتيجة التنشئة الاجتماعية والسياسية، فعندما يحرص المجتمع على المطالبة بحرياته التي ضمنها الدستور، وعندما يحرص النظام على ارتفاع سقف الحريات بالشكل الديمقراطي المناسب، فإن هذا بدوره يشكل عنصراً من عناصر الانعكاسات الايجابية للتنمية السياسية على الاستقرار السياسي في الدولة. إضافة إلى ما تتطلبه القوانين والتشريعات الخاصة بالرقابة والمساءلة السياسية التي ضمنها الدستور، حيث يمكن مساءلة النظام السياسي في الدولة، وكافة أعضاء الحكومة من قبل مجلس الأمة، فهذه الرقابة الشعبية على عمل النظام والحكومة هي ما تشكل انعكاساً ايجابياً من انعكاسات التنمية السياسية على ارتفاع مستوى الاستقرار السياسي المنشود في الدولة.

ويجب أن لا يغيب عن البال أن الاستقرار السياسي له جوانب وأبعاد ثلاثة لا يمكن بأي صورة من الصور أن يتحقق الاستقرار السياسي بمعزل عن أبعاده، ولهذا فإننا سنقوم بالوفاء لأهداف هذا المبحث بتناول أبعاده في ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: التنمية السياسية ومستجدات البعد السياسي.

المطلب الثاني: التنمية السياسية ومستجدات البعد الاقتصادي.

المطلب الثالث: التنمية السياسية ومستجدات البعد الاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول:

التنمية السياسية ومستجدات البعد السياسي

لقد كان إسهام التنمية السياسية في مجال البعد السياسي واضحاً، حيث تجلت في تناول كل جوانب هذا البعد إن لم يكن القسم الأكبر منها، حيث أن التنشئة السياسية والثقافة السياسية ساهمتا في زيادة وعي المواطن الكويتي بكل ما يحيط حوله، وبالتالي انعكس ايجابياً على مسيرته داخل الدولة، وذلك نتيجة التفاته إلى مواضيع سياسية ذات علاقة بحقوقه تجاه الدولة وكذلك واجباته تجاهها، وفي هذا المطلب سنتناول ما يحقق أهدافه في فقرات أربع تشمل كلاً من مؤسسات الدولة الرسمية، والرقابة السياسية، والقوانين التشريعية، والمعارضة السياسية وعلى النحو الآتي:

أولاً: مؤسسات الدولة الرسمية: شكلت مؤسسات الدولة الرسمية مكوناً أصيلاً من مكونات صنع القرار السياسي في الدولة، وهو لا ينحصر في المؤسسات السياسية ومؤسسات الدولة فحسب بل يتفاعل مع عدّة مؤشرات مثل وعي الرأي العام، درجة وعي المجتمع، ومدى انتشار ثقافة الديموقراطية، وهو كذلك مرتبط بالنشاط الفكري السائد ونوعيّة الإعلام والصحافة والنشاط الحزبي، وإن اختلفت تعريفات ومناهج صنع القرار السياسي حسب تركيبة النظام والتقاليد السياسيّة في كل دولة، فهو لا يخرج عن كونه تحويلاً للمطالب السياسية إلى قرارات، وبالإضافة إلى المؤسسات الرسميّة هناك أيضاً جهات غير رسميّة تشارك في صنع القرار السياسي والّتي وإن كانت غير رسميّة فهذا لا يعني أنها هامشية أو يمكن إقصاؤها حسب الأهواء، فالرأي العام يمثل شريكاً مهماً في صنع القرار، وعلى الدولة أن تضبط الآليات العلميّة لمعرفة ردّة فعله تجاه أي قرار قبل اتخاذه، وكذلك وضع مناهج لسبل التواصل والتعامل معه، هذا مع تحقيق المعادلة بأن يكون القانون قبل الأهواء، والمؤسسات قبل الأفراد (رحومة، 2011: 23).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الرقابة السياسية: إن الرقابة السياسية فهي الرقابة التي تُمارس بواسطة هيئة سياسية تَحول دون صدور التشريع المخالف للدستور، وهي هنا رقابة وقائية سابقة لصدور التشريع، حيث يُعرض التشريع في هذا النوع من الرقابة على هذه الهيئة قبل صدوره فإن أقرته صدر وإن رأته مخالفاً للدستور فإنه لا يصدر، وقد كانت فرنسا مثالاً للرقابة السياسية على دستورية القوانين التي أسسها الفقيه الفرنسي "سييس" غداة نجاح الثورة الفرنسية، وبعد مخاض وعراك قانوني آلت مسئولية الرقابة الى المجلس الدستوري الفرنسي، إلا أن فرنسا عدلت من قوانينها في العام 2008، وأصبحت تطبق نظام الرقابة اللاحقة (المسكري، 2011: 2).

والرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية هي سلطة تقصى الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة، وتقديم المسئول عن ذلك للمساءلة سواء كان الحكومة بأسرها أو أحد الوزراء، وقد أقر الدستور الكويتي مبدأ إخضاع أعمال الإدارة العامة للرقابة البرلمانية، فعهد إلى مجلس الأمة بمهمة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، وتتحقق رقابة مجلس الأمة على أعمال الإدارة عن طريق غير مباشر، وذلك عند تعرضه لسن التشريعات المختلفة ومنها المتعلقة بإنشاء وتعديل وإلغاء الضرائب، وتحصيل وصرف الأموال العامة، وحفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها والحدود التي يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الأموال، وعقد القروض العامة وتنظيم المؤسسات العامة (عبد الملك، 1981: 14).

كما أناط الدستور بالبرلمان سلطة التشريع التي يشاركه فيها الأمير، فقد وضع له من السلطات والوسائل الدستورية ما تمكنه من رقابة أعمال السلطة التنفيذية، ولذلك تتحقق الرقابة التي يباشرها مجلس الأمة عن طريق عدة وسائل فقد تأخذ صورة مساءلة الوزراء منفردين أو مجتمعين عن كافة التصرفات التي تصدر عن سلطة التنفيذ والمتعلقة بوزارات الدولة والمصالح التابعة لها، سواء أكانت هذه المسئولية في صورة اقتراحات برغبة أو قرار أو أسئلة أو طلبات طرح مواضيع عامة للمناقشة أو استجوابات أو تحقيقات برلمانية، أو كانت في صورتها النهائية ممثلة في إعلان عدم إمكان تعاون مجلس الأمة مع رئيس مجلس الوزراء (دستور دولة الكويت، المواد من 134-138).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: القوانين التشريعية: لما كان التشريع هو أحد جوانب الحياة الاجتماعية، فقد تأثر بما نال الكويت من تطور وتقدم، إلا أن هذا التأثير لم يكن بالقدر الذي يتناسب مع سرعة عجلة الرقي التي تدور حثيثه في هذه الدولة، وقد أشار الى ذلك الدكتور عبد الرزاق السنهوري حين لفت الأنظار إلى هذه الناحية ولاحظ أن الناس بطبيعتها في الكويت تتمشى مع التقدم، فتبدع ما يلائمها من النظم ولو عن طريق الارتجال، تسبق الشرع إلى شق الطريق الذي تسير به، والحياة في هذا البلد المتوثب لا تقف جامدة، وانما تتخلف عنها النظم، ومن عجب أن البلاد الأخرى تسير نظمها أمام حضارتها فترتقي الحضارة بارتقاء النظم، والكويت على نقيض من ذلك، تسير حضارتها أمام نظمها، وقد ارتقت الحضارة بها ولم ترتق النظم، وبينما تقوم في الأخرى نظم متقدمة وتبقى الحضارة متخلفة إذا بالكويت فيها الحضارة متقدمة والنظم هي التي تتخلف (الأتاسي، 1962، 2).

إلا ان المشرع في الكويت سرعان ما تدارك هذا التخلف، فشهدت عقود الستينات والسبعينات والثمانيات ثورة تشريعية لا تكاد تماثلها أي ثورة في أي بلد من بلدان العالم، فصدرت عشرات القوانين المنظمة للقسم الأكبر من شؤون البلد ومؤسساته ومرافقه، ولم يكتف المشرع بذلك بل أصدر الدستور الموقت ودعا الشعب إلى انتخاب ممثليه لجمعية تأسيسية تتولى سن دستور يعكس حاجات الشعب ويرسم مستقبله، وإذا كان يخيل إلى البعض أن هناك مبالغة في تقييم أهمية التشريعات التي صدرت خلال عقود الستينات والسبعينات والثمانيات في الكويت، إلا أن المتتبع للقوانين التشريعية وتطورها في الكويت منذ مرحلة ما قبل الاستقلال سنة 1961 وصولاً إلى ما شهدته القوانين التشريعية من تطورات خلال الألفية الثالثة يلحظ التطور الملموس الذي شهدته القوانين التشريعية في دولة الكويت خلال هذه العقود وما قام به المشرع من قفزات في هذا المجال.

رابعاً: المعارضة السياسية: لا تشكّل المعارضة السياسيّة في الكويت حالة جديدة، إذ اشتهرت الكويت بالحراك السياسي منذ مطلع القرن العشرين، وقد خصص دستور 1962 قنوات معينة للمشاركة السياسية وللمعارضة من خلال مجلس الأمة، وشهد البرلمان تقديم 35 استجواباً ضد الحكومة خلال الفترة 1962-2016، إلا أنّ السنين الأخيرة شهدت حراكاً على مستوى "الشارع" بشكل يتعدى هذه القنوات في حالة فريدة من نوعها، وتعود المشكلة الرئيسيّة في الديمقراطية الكويتيّة الى حالة عدم الانسجام بين الحكومة والمجلس التشريعي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يتم انتخاب أغلبية البرلمان، فيما يتم تعيين أعضاء الحكومة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى وجود تناقض بين السلطتين التشريعية والتنفيذيّة. كما يعيب البعض على طبيعة التشكيلات الوزاريّة اتسامها بتقديم استحقاقات المحاصصة القبلية والطائفية العائلية على الاهتمام بالكفاءات. كما أضعف غياب الأحزاب السياسية من حيوية المنافسة الانتخابيّة، والتي أصبحت تحدّد في بعض الأحيان من خلال الانتماء القبلي أو الطائفي أو المصلحي نتيجة عدم وجود برامج انتخابيّة واضحة المعالم (الشهابي وآخرون، 2015: 35).

وقد شهدت الكويت منذ عام 2006 حالة عدم استقرار سياسي، تمثلت في حل مجلس الأمة بشكل متعاقب، حيث كان يصطدم هذا المجلس بالحكومة بشكل مستمر، كان الاصطدام بين الحكومة والمعارضة السياسية المتمثّلة بشكل أساسي في قوى قبليّة وتيارات إسلاميّة قد وصل إلى مرحلة حادة خلال فترة ما قبل الاحتجاجات العربية، فقد شهدت تلك الفترة العديد من الاستجوابات ضد الحكومة مع تقديم كتاب عدم التعاون ضد رئيس مجلس الوزراء من قبل مجلس الأمة، وكانت هذه التطوّرات الأولى من نوعها في المسيرة البرلمانية في الكويت، إذ لم يسبق استجواب رئيس مجلس الوزراء من قبل. وقد أدّى ظهور ما يعرف بقضية "الإيداعات المليونية" التي كشفت عنها البنوك حول تضخم حسابات نوّاب عرف عنهم دعمهم للحكومة، إلى تفاقم الضغوط على الحكومة لصالح المعارضة التي اتهمت الحكومة برشوة بعض النوّاب، قدّمت المعارضة استجواباً لرئيس مجلس الوزراء حول تلك الإيداعات، إلاّ أنه تم إحالة الاستجواب إلى المحكمة الدستوريّة، ما أدّى إلى تفاقم الاحتجاجات، مفضية إلى دخول بعض المواطنين المحتجين في ساحة الإرادة إلى مجلس الأمة في 16 نوفمبر 2011، تلى ذلك العديد من الاعتصامات التي طالبت بحل مجلس الأمة وتغيير رئيس مجلس الوزراء، وتحت تلك الضغوط صدر في 28 نوفمبر 2011 أمر أميري بقبول استقالة ناصر المحمد، وتم حل مجلس الأمة في 4 ديسمبر وإعلان انتخابات برلمانية جديدة تقام في 2 فبراير 2012، وقد كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الكويت التي يتم فيها عزل رئيس وزراء بناءَ على مطالبات شعبية (الشهابي وآخرون، 2015: 35-36).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني:

التنمية السياسية ومستجدات البعد الاقتصادي

تعتمد دولة الكويت في اقتصادها بشكل كبير على النفط، فمنذ بدايات اكتشاف هذا المورد الطبيعي أصبح إجمالي الناتج المحلي للدولة يعتمد على إنتاج النفط الخام، إذ شكل إجمالي الناتج المحلي من النفط في عام 2016 حوالي 95% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، وفي ظل الارتفاع في أسعار النفط، تشهد دولة الكويت ازدهاراً اقتصادياً ربما يكون الأكبر منذ بداية القفزة في أسعار النفط التي شهدتها الأسواق في السبعينيات، إلا أن ارتباط التنمية السياسية بمستجدات البعد الاقتصادي لدولة تعد من الدول الأكثر ثراءَ على المستوى العالمي لا يزال يحمل العديد من التساؤلات، فطبيعة العلاقة بين التنمية السياسية ومستجدات البعد الاقتصادي ليست علاقة طردية بشكل متوازن كما يجب أن تكون، وسنتناول في هذا المطلب كلاً من السياسة الحكومية العمالية، وإنتاجية الموارد الاقتصادية، والتنافسية العالمية، وعلى النحو الآتي:

أولاً: السياسة الحكومية العمالية: تشكل مشكلة الطبيعة الثنائية لسوق العمل الكويتي واحدة من بين المعضلات التي يواجهها صانعو السياسة في دولة الكويت، فسوق العمل الكويتي يتكون من جزئين رئيسين هما: العمالة الوطنية في مقابل العمالة الوافدة، ولكل فئة منهما ديناميكيات وهياكل أجور مختلفة، إذ ساهم هذا الوضع بأن يكون السبب الرئيسي في تفادي العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص، وعلى الرغم من زيادة نسبة العمال الوطنية في القطاع الخاص في السنوات الأخيرة فقد ظلت هذه النسبة تشكل أقل من 10%، وهي معضلة رئيسية بالنسبة للمواطنين الكويتيين، كما أن استمرار النزاع السياسي في دولة الكويت يستمر في دفع الوضع الاقتصادي إلى التراجع والذي يعمل على الارتفاع السريع للإنفاق الجاري مقابل ضعف الإنفاق الرأسمالي وقلق القطاع الخاص (علي، 2012، 2).

وتتركّز العمالة المواطنة بنسبة 75% في القطاع العام، بينما القطاع الخاص أصبح مدعوماً بشكل أكبر وأساسي من قبل القطاع الحكومي. وقد شهدت الكويت ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات العامة بمتوسط نمو سنوّي 13% خلال الفترة (2002-2014)، مقارنة بارتفاع 3.3% سنويا خلال فترة التسعينيّات. وكان معظم هذا الإنفاق يتمركز في النفقات الجارية، التي تشكّل 92% من إجمالي الإنفاق العام، والتي يتمركز معظمها في بند الرواتب والدعوم،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما يسهل توظيف العامل الاقتصادي للاسترضاء السياسي من الدولة، متمثلاً، كما يرى بعض المختصّين، في حركة الإنفاق غير المرتبط بأهداف تنموية. وقد بلغت ميزانية العلاج في الخارج أكثر من 400 مليون دينار (أي حوالي مليار وأربعمائة ألف دولار) لسنة 2014 فقط، إذ يرى البعض أن هذا النوع من العلاج أصبح عبارة عن شكل من أشكال الرشوة السياسية، توفرها الحكومة لأعضاء مجلس الأمة الموالين لها بينما يتكسّب النوّاب منها انتخابياً، حيث اتضح أن 60 في المئة من المستفيدين منه، أو 6,500 شخص من أصل 11 ألفا في 2014، هم من غير المستحقين، حسب ديوان المحاسبة.

ثانياً: إنتاجية الموارد الاقتصادية: على الرغم من تصدر الكويت للمرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج النفط كمورد رئيس ووحيد للدولة، إلا أن لاح في الأفق في سنة 2016 تسجيل عجز في المالية الكويتية وذلك بسبب تهاوي أسعار النفط ، السلعة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في دخلها القومي، من مستويات عالية تعدت حاجز المائة دولار في أواخر عام 2012، إلى ما دون الثلاثين دولار مطلع عام 2016، وجدير بالذكر أن الكويت كانت قد سجلت عجزاً في الميزانية في تسعينات القرن الماضي بسبب تغطية تكاليف تحرير البلاد من الغزو العراقي. ويبدو أن تسلسل أحداث انهيار اسعار النفط قد جاء سريعاً وغير متوقع من قبل الحكومة، وهو ما يبدو جلياً في تصريحات الوزراء، على الرغم من بروز تحذيرات سابقة من عدة أطراف حكوميّة، كتصريح محافظ البنك المركزي الأسبق في 2012 من أن الوضع الاقتصادي أسوأ بكثير عما كنا عليه قبل خمس سنوات، وإذا لم تباشر الدولة برنامجاً عاجلاً للإصلاح سيفرض علينا اضطرارياً، وسجّلت الميزانيّة عجزاً لأول مرة منذ عام 1997، فقد أشار وزير المالية أنس الصالح أمام مجلس الأمة في بيانه حول ميزانية الدولة إلى أن العجز قد أتى بسرعة فاقت التقديرات، حيث بلغ 2,314 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2014-2015.

وعلى الرغم من تبنّي الدولة سعر تعادل منخفض لمعادلة ميزانيتها، وهو 45 دولار للبرميل، إلاّ أن أسعار النفط كانت أقل ممّا توقعته الحكومة، وتوقع الوزير أن يصل العجز إلى 8 مليار دينار في ميزانيتها 2015-2016، ومن المتوقّع ان يتضاعف العجز في موازنة 2019-2020 إلى 60% من الميزانيّة، بينما تشير بعض الدراسات الصادرة الى إمكانية استمرار العجز من إلى عام 2021.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر الكويت أكثر دول العالم اعتماداً على النفط في موازنتها حسب صندوق النقد الدولي. وقد فرضت التطورات الأخيرة على الكويت مناقشة إعادة النظر في أوجه صرف مدخول النفط وترشيد أنظمة الدعومات المختلفة والنفقات من أجل استقرار الوضع المالي، ومن بينها كان رفع أسعار البنزين ضمن حزمة الإجراءات التي اعتمدتها بعض حكومات دول مجلس التعاون، كما حصل في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان، ولا يزال هذا الخيار، وحتى منتصف عام 2018، مطروحاً في الكويت، حيث صدرت الكثير من التلميحات حوله، بالإضافة إلى البحث عن طرق بديلة لتنويع مصادر الدخل .وكانت صحيفة الراي قد نشرت ورقة حكومية من إعداد وزارة المالية حول تنويع مصادر الدخل وترشيد المصروفات، إلاّ أن أبرز ما جاء في الورقة هو التشديد على مراجعة أسعار الخدمات المقدمة من قبل الدولة لتعكس قيمة تكلفتها مع إعادة النظر في تسعيرة رسوم تأجير الاراضي. الورقة دعت أيضاً إلى فرض ضرائب غير مباشرة على السلع غير الأساسية، إلى جانب تحديد سقف للتوظيف الحكومي (الشهابي وآخرون، 2015: 48-49).

ثالثاً: التنافسية العالمية: يعد الازدهار الاقتصادي مؤشراً على أن توقعات الأنشطة الاقتصادية في الوقت الراهن إيجابية على الرغم من ظهور ضغوط تضخمية جديدة، إذ أن ثقة المستثمر تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد بشكل يسهم في ازدهاره، فعلى سبيل المثال، سجل الطلب على الأيدي العاملة زيادة ملموسة على مدار السنوات الأربع الماضية 2013-2016، صاحبه زيادة أسرع في الطلب على الأيدي العاملة الوافدة، وبلا شك فإن هذه الزيادة في الطلب على الأيدي العاملة هي نتيجة للزيادة المطردة في أنشطة شركات القطاع الخاص، ويتكون الطلب المحلي من استهلاك القطاع الحكومي والقطاع الخاص وكذلك التكوين الإجمالي لرأي المال؛ إذ سجل معدل نمو حوالي 10% بين عام 2015-2016، وفي العام 2017 زاد إجمالي تكوين رأس المال بحوالي 12.5% تقريباً وزاد استهلاك القطاع الخاص حوالي 10%، في حين أن الزيادة المتوقعة في الأجور من المتوقع أن تترجم في صورة قوة شرائية إضافية في الاقتصاد، ودعم إضافي للاتجاه الإيجابي في بيئة الأعمال (لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، 2017، 37-40).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يزال الاقتصاد الكويتي يعاني من مشاكل مزمنة، وأول هذه المشاكل تتعلق بضعف إسهام القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية ونقص التنوع في قاعدة الإنتاج، فعلى سبيل المثال أظهر الاستطلاع الذي أجرته وزارة التخطيط الكويتية عام 2017 أن حجم إسهام القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي بلغ حوالي 20%، وظل إسهام القطاعات غير المنتجة للنفط (الزراعة والصيد، الإنشاء والصناعة (باستثناء صناعة التكرير)) ضعيفاً، فمن الواضح أن الاقتصاد الكويتي في حاجة لمزيد من الجهود من أجل تنويع مصادر الدخل، بوصفه خطوة أساسية من أجل تعزيز التنافسية العالمية، وضمان استمرار نموه. وعلاوة على ما تقدم فإن الاختلالات المالية المرتبطة باعتماد الحكومة على عائدات النفط لا تزال تشكل إحدى السمات الرئيسية للاقتصاد الكويتي؛ حيث تظهر البيانات المالية لعام 2016 أن الإيرادات غير النفطية بلغت 6% من إجمالي الإيرادات العامة، فعلى الرغم من أن الاعتماد الكبير على عائدات النفط بوصفها مصدراً رئيسيا للدخل لم تشكل مشكلة في السنوات الأخيرة، نظرا لارتفاع أسعار النفط، فمن المتوقع ألا يدوم ذلك؛ لأن هذه العائدات عرضة للتغير في المستقبل مع التغير في أسواق الطاقة العالمية، ومن شأن ذلك أن يقيد قدرة الحكومة في السيطرة على هذه الإيرادات، لكونها متغيرات ذات طبيعة خارجية.

ومن المشكلات الأخرى التي تكبل الاقتصاد الكويتي، تلك التي ترتبط بنقص الفاعلية، الناتج من سياسة التسعير الحكومية للخدمات والمرافق الأساسية، مثل الماء والكهرباء، فقد أسهم الدعم الحكومي الكبير في إهدار هذه الخدمات واستمرار النمو في معدل الاستهلاك بشكل أسرع من معدلات نمو الإنتاج مثلما كان عليه الوضع على مدار السنوات الثلاث الماضية، وعلى الرغم من كل ما سبق، وحتى في ظل زيادة الإيرادات، فإن معدل إنفاق الاقتصاد الكويتي على معززات الكفاءة يظل ضعيفاً، ما يضعف في نهاية الأمر قدرة الكويت على التنافسية العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث:

التنمية السياسية ومستجدات البعد الاجتماعي

اعتاد النظام السياسي في الكويت على التعامل مع المجتمع الكويتي على أساس مبدأ التضامنيات، بحيث ينظر إلى المجتمع على أساس أنه حزمة من الجماعات المجتمعية المختلفة، المتمثلة في "البدو"، و"الحضر"، و"الشيعة"، و"السنة"، إلخ، كما ينظر إلى توازن الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء بشكل ملموس منذ بدايات تشكل ملامح العمل السياسي في دولة الكويت منذ الاستقلال في مطلع ستينات القرن العشرين، إلا أن طبيعة علاقة النظام مع البعد المجتمعي طلت تقترب وتبتعد بناءً على المعطيات في كل فترة، وحاول النظام جاهداً الحفاظ على علاقة متوازنة بين أطياف المجتمع المختلفة، سواء على مستوى التقسيم الخاص بالبدو والحضر من جهة، أو التقسيم الذ يحمل بعداً طائفياً يتعلق بالتكوين السني والشيعي في الدولة، أو على مستوى التقسيم الجندري الخاص بالمرأة والرجل، وظلت مهمة النظام الحاكم حول هذا الأمر ذات طبيعة صعبة وحساسة، نظراً للحساسية الفائقة التي تتعلق بكافة مكونات المجتمع المختلفة، فكان لا بد من إحداث حالة من التوازن إلى أبعد حد ممكن بالشكل الذي يضمن تحقيق الاستقرار السياسي المنشود، وسنتناول في هذا المطلب كلاً من مؤسسات المجتمع المدني، والبدون في المجتمع الكويتي، والوضع الاجتماعي للمرأة، والعمالة الوافدة، وعلى النحو التالي:

أولاً: مؤسسات المجتمع المدني: بلغ عدد الجمعيات من جملة الجمعيات الأهلية في الكويت حتى عام 2015 حوالي 140 جمعية وجميعها تدخل المرأة والرجل جنباً إلى جنب في عضويتها، وتهدف هذه الجمعيات إلى تقديم ونشر ثقافة المواطنة والترابط الاجتماعي وثقافة حقوق الإنسان وعدم التمييز، كما كان لمؤسسات المجتمع المدني هذه العديد من المبادرات لغرس الثقافة السياسية، ويؤكد الدستور في مادته 43 في مجال العمل المدني أنه يفتح الباب أمام الجنسين لممارسته.

وقد برزت في الكويت في السنوات الأخيرة آثار ظاهرة التغير في شرائح المجتمع الكويتي والمؤسسات المدنيّة، والتي كان لها تأثير ملحوظ على الحراك السياسي والديمقراطية في الكويت، بالإضافة إلى بروز العوامل الاقتصادية وترابطها مع ظاهرة الاضطراب السياسي بين الحكومة والمجلس. نرصد في هذه الورقة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال السنوات الماضية مع الاطلاع على بعض جذور تلك القضايا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد برزت في السنوات الأخيرة مدى أهمية المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية كمدخل رئيسي لعملية التنمية، لأنها تمتلك أساليب أكثر فعالية ومرنة في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية، كما أنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعاً في التعامل مع المشكلات، هذا فضلاً عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات، ناهيك عن ملامستها للاحتياجات البشرية بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية. وبالرغم من المناخ السلمي للكويت الذي يساعد على نمو مجتمع مدني فاعل وقادر على أن يكون سداً منيعاً أمام أي اهتزازات تواجه الدولة، إلا أن الجمعيات الأهلية أخذت في التراجع الفعلي شيئاً فشيئاً، ويعود ذلك إلى الدولة الريعية ومفاهيمها، فالعمل التطوعي بالأساس يقوم على التزام ودوافع ذاتية، وهو يعبر عن الطاقات المستقلة خارج الإطار الحكومي، إلا أن من الملاحظ بأن مجمل العمل الأهلي قد أصبح انعكاساً للعمل الحكومي، بل أصبح غير قادر على الاستمرار بدون دعم هذا القطاع مما يمثل نقطة ضعف في استقلالية العمل الأهلي.

وعند النظر إلى واقع المجتمع المدني في الكويت نجد أنه يوجد 414 منظمة مجتمع مدني، وحوالي 70 جمعية تحت الإشهار وهو ما يعني وجود نسبة مهمة من المنظمات لكن هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني في الوقت الراهن وعلى رأسها اعتماد الجمعيات على الأفراد، حيث أن معظم الجمعيات التطوعية تقترن أسماؤها بأفراد معينين يقومون بإدارتها وتوجيه سياستها، في غياب عمليات التخطيط الجماعي والمشاركة في صناعة القرار وغالبا ما يحافظ على وجود هذه الجمعيات هؤلاء الأفراد نتيجة وجود سلطة ما يملكونها. وبالإضافة إلى ذلك نجد أن هذه الجمعيات تعاني من ضعف الدعم المالي واعتماد معظمها على الدعم الحكومي مما يؤثر في استقلاليتها وأيضا في عملها (عمار، 2016: 1).

ثانياً: البدون في المجتمع الكويتي: البدون في الكويت هم مواطنون كويتيون أو غير كويتيين لكنهم عديمو الجنسية، لا يحملون جنسية الكويت ولا أي دولة أخرى، ويقدر عددهم وفقاً لهيومان رايتس واتش (Human Rights Watch) بأكثر من 100 ألف شخص، وتعتبر الحكومة الكويتية أن "البدون تعمدوا إتلاف أدلة جنسياتهم من أجل الحصول على الامتيازات التي تقدمها الكويت لمواطنيها، لكنهم لم يحصلوا على الجنسية الكويتية. وفي مطلع عام 2011 خرج مئات من البدون في الكويت للتظاهر مطالبين بحقوقهم،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبحسب تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش حينذاك، فإن الحكومة استخدمت العنف في حقهم لتفريقهم، لكنها بعد احتجاجات وضغوط دولية، منحت البدون بعض المزايا والخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم المجانيين عبر صندوق خيري والبطاقة التموينية، إلا أن هذا الأمر يدعو إلى مزيد من التساؤلات حول العلاقة الاجتماعية بين وضع البدون في الكويت وبين حالة الاستقرار السياسي التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، فإذا ما نظرنا إلى الحراك السياسي الخاص بفئة البدون منذ ستينات القرن العشرين وحتى حراك عام 2011 نلاحظ أن هذا الحراك يؤثر سواءَ بشكل مباشر أو غير مباشر على حالة الاستقرار السياسي الكلي في الدولة.

وعند صدور قانون إقامة الأجانب في الكويت، في العام 1959، استثنت الفقرة (د) من المادة 25 "أهل القبائل والعشائر الذين يدخلون الكويت براً من الجهات التي تعودوها لقضاء أشغالهم المعتادة". ومن استوطن من هؤلاء أصبحوا يُعرفون بالـ "البدون": "بدون جنسية"، تُعنى بهم اللجنة التنفيذية لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية، تكثر الاعتراضات الحقوقية على إلحاقهم بهذه اللجنة ووصف وجودهم بغير القانوني، لأن تلك الفقرة (د) تشير الى مشروعية وجودهم على أرض الكويت. وكدليل على شرعية الإقامة، كانت الحكومات الكويتية تقوم باستقطابهم في سلكي الجيش والشرطة، وفي شركة النفط وفي مختلف الوزارات، وهكذا تغلغلت أجيالهم في كل مفاصل الدولة بما فيها أكثرها حساسية. وفي العام 1987، صدر تعديل لقانون إقامة الأجانب ألغى المادة 25، ولكن هناك طعناً في دستورية التعديل لأنه حصل في فترة تعليق الدستور، وبكل الأحوال، فلا يمكن تطبيقه على «البدون» المقيمين في الكويت قبل التعديل المذكور، وذلك وفقاً للقواعد القانونية العامة (شمس الدين، 2012: 4).

وتَرفُض الحكومة الكويتيّة "تجنيس البدون" لأسباب اجتماعيّة كما تقول، وربطها بمساحة البلاد وعدد السكّان، لكن هذه الأسباب يعتبرها حقوقيّون غير واقعيّة، حيث كان "البدون" يتمتّعون على الأقل في العام 1961 تاريخ استقلال البلاد بذات الحُقوق، بل كانوا يلتحقون بالجيش والشرطة، ولكن بعد دخول الجيش العراقي الكويت أو فيما يُسمّى "الغزو" العام 1990، فقد "البدون" حقوقهم تلك، وضيّقت الحكومة الكويتيّة عليهم تِباعاً، باتّهام يفترض تعاونهم مع الجيش العراقي إبان احتلال الكويت، فالغالبيّة من "البدون" تعود إلى الأصول العراقيّة، ومع هذا لا تُعدم الحكومة وسائل المُساندة والمُساعدة، بتقديم بعض التسهيلات التي تشمل بعض الخدمات، من صرف بطاقات التموين، والحُصول على المُساعدات من بيت الزكاة (الجيوسي، 2018: 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: الوضع الاجتماعي للمرأة: عنيت دولة لكويت منذ القدم بحقوق المرأة الكويتية عناية كبيرة، فعملت جاهدة على تلبية متطلباتها لضمان تمتعها بكافة الحقوق والمقومات التي تؤمن لها حياة كريمة ومشاركة فاعلة في بناء المجتمع الكويتي، فقد انضمت دولة الكويت لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم الأميري رقم 24 لسنة 1994، كما أن حكومة دولة الكويت تضم عدة وزيرات، وتقلدت المرأة كذلك مناصب قيادية هامة بالوزارات المختلفة، كما كللت جهود الدولة نحو تفعيل حقوق المرأة بحصولها على عدة مقاعد لمجلس الأمة الكويتي، ونجحت المرأة في دخول هذا العالم السياسي بقوة، حيث يضم البرلمان الكويتي بين أعضاءه أربع سيدات عام 2009، الأمر الذي تتضح معه مساحة الحرية التي تتمتع بها المرأة داخل دولة الكويت.

ويعود تاريخ حقوق المرأة السياسية في الكويت إلى عام 1971، حينما تقدم النائب السابق سالم المرزوق باقتراح قانون يطالب فيه منح المرأة حقوقها السياسية، إلا أنه ومنذ ذلك الوقت وحتى 1996 لم يتمكن النواب من تمرير القانون لعدم تمكنهم من عرضه للمناقشة، وفي عام 1999 حاول أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد تمرير القانون في فترة حل البرلمان بموجب ما يملكه من صلاحيات دستورية، إلا أن النواب رفضوا القانون الحكومي ووأدوا القضية في أدراج اللجان الانتخابية، وفشلت بعدها محاولات النواب الليبراليين تمرير القانون حتى استطاعوا اختراق صفوف المعارضة القبلية وتمكنوا من تمرير القانون في مايو 2005 (الأحمد، 2016: 50-52).

وتمكنت المرأة من المشاركة في العمل السياسي بموجب قانون أقره البرلمان في (أيار) 2005، بعد أن كان حق الانتخاب والترشح مقصوراً على الناخبين الذكور فقط. وشهدت جلسة إقرار القانون بالبرلمان شداً وجذباً بين الحكومة التي قدمت القانون بالتعاون مع مجموعة من النواب المستقلين في مواجهة باقي النواب المعارضين، إلا أن قانون منح المرأة حقوقها السياسية مر في النهاية بأغلبية فاقت نصف أعضاء البرلمان، لتتم بعدها إضافة جميع المواطنات الكويتيات البالغات سن 21 عاماً فما فوق في سجلات الناخبين، وهو الأمر الذي ضاعف عدد الناخبين المقيدين من 136 ألفاً و715 ناخباً موزعين على 25 دائرة انتخابية، إلى 340 ألفاً و248 ناخباً وناخبة بعد إضافة النساء إلى سجلات الناخبين (الأحمد، 2016: 53).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تقلدت المرأة عدة مناصب قيادية كمنصب وكيلة وزارة او وكيلة مساعدة مديرة عامة أو مديرة في جميع مجالات العامل بما في ذلك السلك العسكري والوظائف المعاونة للقضاء ومدعي عام ومحام دولة إضافة للمجال الأكاديمي والإعلامي والاقتصادي والتجاري والعمل الاجتماعي. كذلك تم تعيين العديد من النساء في المناصب المدنية والعسكرية. كما أضحت المرأة الكويتية تعين في قوة الشرطة وتترقى لكافة الرتب الواردة بها كالرجال سواء بسواء، وبعضهن وصل إلى درجة مساعد مدير عام لإحدى الإدارات العامة بوزارة الداخلية؛ وذلك بموجب المرسوم رقم (2001/221) بشأن إنشاء الهيئة المساندة في وزارة الداخلية والمعدل بالمرسوم رقم (2009/87) وقرار مجلس الوزراء رقم (2002/109).

رابعاً: العمالة الوافدة: وقد احتلت العمالة الوافدة مجال الصدارة في إشغال الوظائف مختلفة الصعوبات والتي لا يمكن للعمالة المحلية إشغالها بسبب العديد من العوامل التي تقف عائقاً في بعض الأحيان حيال تولي المواطن عملاً معيناً، حيث تتصف العمالة الوافدة بتحملها ظروف العمل الصعبة والتي لا يستطيع المواطن في كثير من الأحيان تقبل العمل تحتها، كما أن العمالة الوافدة تتقاضى أجوراً أقل من المواطنين ما يدفع بعض شركات القطاع الخاص وتحديداً القطاع المصرفي للعمل على توظيف الوافدين بهدف تحقيق وفورات أكبر في مجال الأجور والرواتب.

وقد عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990 العامل الوافد بأنه: " الشخص الذي سيزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها" (الأمم المتحدة، 1990).

وقد بدأ تاريخ توافد العمالة إلى دول مجلس التعاون الخليجي منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت الشركات الأجنبية تعتمد على القوى العاملة الهندية لتنفيذ أعمالها في عدة مجالات، أولها أعمال استخراج النفط، ومن ثم أعمال التجارة والنقل والصيد البحري، إضافة إلى الحراسة. وفي فترة القمة من 1980 إلى 1987، كانت أكبر 250 شركة مقاولات في العالم تعتمد على الشرق الأوسط في تنفيذ ثلث عقودها، وبلغت قيمة تلك العقود 28.9 بليون دولار سنوياً في الشرق الأوسط، حيث أن نسبة عالية من العمالة الوافدة إلى دول المجلس تقع في فئة العمالة غير أو شبه الماهرة، وأن نحو ربع العمالة في الخليج هي عمالة منزلية، كما تتخصص العمالة غير الماهرة وخاصة الآسيوية منها، في أعمال الخدمات؛ في مجالات متنوعة مثل التنظيف والبناء والزراعة والنقل، وفي كل الأعمال التي تحتاج إلى القوة البدنية ولا تحتاج إلى المهارة الذهنية أو الخبرة المسبقة (بن الغيث، 2010: 11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقاً لآخر إحصائيات حول أعداد العمالة الوافدة لدولة الكويت وفقاً لإحصائية الإدارة العامة للهجرة في دولة الكويت لعام (2016)، أوضحت الاحصائية أن العمالة الهندية جاءت في المرتبة الاولى حيث بلغ عددها اكثر (653) ألف عامل، ينما احتلت الجنسية المصرية المركز الثاني بعدد أكثر من (456) ألف عامل، ثم جاءت العمالة البنغالية في المركز الثالث بعدد أكثر من (189) ألف عامل، وجاءت في المركـــز الـــــرابع العمالة الفيليبينية بأكثر من (144) ألف عامل، وفي المركز الخامس العمالة السورية بعدد (131) ألف عامل، والمركز السادس العمالة الباكستانية بعدد (119) ألف عامل، والمركز السابع العمالة السيريلانكية بأكثر من 110 الاف عامل (الإدارة العامة للهجرة، 2016).

وفي هذه الطرح، أورد الغيلاني (2008: 7) أنه على الرغم من التأثيرات السلبية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة للعمالة الوافدة على اقتصادات الدول الخليجية، إلا أن هناك عوامل أخرى تعتبر أكثر تأثيراً سلبياً على المورد البشري الوطني، وهي:

أنها ساعدت على زيادة مستوى البطالة بين المواطنين المحليين، حيث تتنافس العمالة الوافدة، ولرخص أجورها، مع المواطنين وخصوصاً الخريجين على بعض الوظائف التخصصية.

عملت على نشوء تغييرات مختلفة في المجالين الاجتماعي والثقافي، كان أكثرها ذو تأثيرات سلبية على المجتمع الخليجي.

عملت على زيادة تكوين الخلل في التوازن السكاني في دول الخليج بسبب زيادة نسبة الجنسيات الوافدة عن نسبة الجنسية الأصلية للبلد، وربما قد يؤثر ذلك في بعض النواحي السياسية.

إن الاستمرار بالاعتماد على الموارد البشرية الأجنبية دون وضع محددات منطقية سيعمل على ضعف التخطيط في استثمار المورد البشري الوطني والاستفادة من الكفاءة المتوفرة فيه خصوصاً مع بدء ارتفاع مستويات التعليم العالي لدى العمالة الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشوء مشاكل أمنية متعددة، تبدأ من ظهور مستوى معين من جرائم السرقة من قبل بعض العمالة الوافدة، أو بالنسبة للمشاكل المترتبة من تعدي أصحاب العمل على العمال.

تعطيل الاستفادة من الطاقات الوطنية، والتي تتميز بامتلاكها قدرات علمية جيدة نتيجة تدريبها في الخارج، فبسبب توفر عمالة أجنبية بنفس الكفاءة وأرخص أجوراً، فإن ذلك سيحول دون أن تأخذ هذه العمالة الوطنية فرصتها الحقيقية في الحصول على العمل المناسب والذي يضمن اشتراكها في التنمية الاقتصادية بشكل أو بآخر.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين تحولت الكويت من الاعتماد شبه الكلي على سياسة التوظيف في القطاع العام للمواطنين إلى التركيز على إيجاد فرص عمل لهم في القطاع الخاص، وقد جاء هذا التحول نتيجة لإدراك الدولة أنها لا تستطيع الاستمرار بأخذ زمام المبادرة دائماً فيما يخص عملية التوظيف، لذا فقد اتبعت سياسات تشجع القطاع الخاص على تشغيل العمالة الوطنية، واتباع نظام الحصص (الكوتا) فيما يخص تشغيل المواطنين فحددت نسبة معينة من المواطنين يجب على القطاع الخاص توظيفها وحسب القطاعات، كما وفرت العديد من البرامج الخاصة بتدريب وتأهيل العمالة الوطنية وخصوصاً الشباب منهم.

ولعلَّ موضوع العمالة الوافدة يستحق البحث والتحليل بشكل أكثر جدية وموضوعية من قبل الباحثين، إذا علمنا أنه وفقاً لدراسة أعدتها إدارة الدراسات والبحوث التابعة لمجلس الأمة الكويتي عام (2013)، أظهرت الدراسة أن نسبة الكويتيين تشكل (31.7%) فقط من إجمالي عدد السكان في الدولة، وهي نسبة تعكس تراجعاً كبيراً في أعداد المواطنين مقابل العمالة الوافدة التي أظهرت المؤشرات أن العمالة الهندية تشكل السواد الأعظم من هذه النسبة، إضافة للعديد من الجاليات الآسيوية المختلفة التي تشكل النسبة الأعلى من هذه العمالة، وهذا المؤشر يعكس مدى ما يمكن أن تصاحبه هذه النسب المرتفعة من العمالة الآسيوية الوافدة على ثقافة وعادات المجتمع الكويتي وتقاليده، وعلى وجه الخصوص ما يصاحب هذه الإشكالية من تولد لظواهر العنف في المجتمع الكويتي، وازديادها بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية (مجلس الأمة الكويتي، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الصدد أورد محمد (2013) أن العديد من دول مجلس التعاون الخليجي مثل الكويت والسعودية والإمارات شهدت أعمال عنف هزت أركان المجتمع في السنوات الماضية، وذلك نتيجة سيطرة جاليات معينة على مناطق بأكملها نظراً لكبر أعداد تلك الجاليات. ومن أهم مظاهر العنف التي وردت في الدراسة ما قامت به منظمة "نيكسولايت" وهي جماعة هندية تؤمن بالعنف الثوري وتعمل في الوسط العمالي على وجه الخصوص، حيث تعتبر هذه الجماعة أن دول مجلس التعاون الخليجي هي عدوها الثاني بعد الدولة الهندية، حيث نظمت هذه الجماعة إضراباً في دولة الامارات العربية المتحدة عام (2009) أدى لوقوع مصادمات مع الأجهزة الأمنية تخللها الكثير من حالات العنف والإصابات. كذلك الأمر حين تكرر في دولة قطر عام (2008) وأدى إلى وقوع أعمال عنف بين صفوف الجالية الهندية ضد بعض الممتلكات العامة والأجهزة الأمنية. وكذلك الحال عام (2007) حين قام أكثر من (1000) من رعايا نبغلاديش بمهاجمة سفارة بلدهم وبعض الممتلكات العامة في دولة الكويت، وممارسة أشكال مختلفة من العنف ضد المدنيين، ما أسفر عن وقوع العديد من الإصابات الناتجة عن أعمال العنف.

وهذا بدوره يعكس حجم الارتباط الوثيق بين التوازن الديموغرافي الخاصة بالعمالة الوافدة وبين الاستقرار الأمني الذي يشكل جزءاً رئيساً من مكونات الاستقرار السياسي في الدولة، وهو ما يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

إن هذه الدراسة الموسومة: (التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة "2006-2017") قامت على الفرضية التالية: (أن هناك علاقة ارتباطية بين التنمية والاستقرار حيث إذا وجدت التنمية وجد الاستقرار)، كما كانت معنية بالإجابة على السؤال المحوري التالي: (ما دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 2006-2017؟)، وبعد قيامنا بالدراسة توصلنا إلى صحة الفرضية، والإجابة على سؤالها المحوري، باستخدام منهج الدراسة الوصفي والتحليلي، وقد وصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات وتوصيات هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الاستنتاجات:

بناءَ على ما تم عرضه في الدراسة، وما تناولته الفصول السابقة، فقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

إن المشاركة السياسية في العالم العربي بشكل عام، وفي دولة الكويت على وجه الخصوص، لا تزال يخضع للعديد من المتغيرات، ومنها ما يلاحظ من مستوى مشاركة جيد على مستوى الطبقات الشعبية وضعيف على مستوى الانتماء الحزبي السياسي في دولة الكويت، حيث تتأثر هذه المشاركة بعوامل عديدة تظهر نتائجها من خلال مستوى الإقبال في النشاطات السياسية وأشكالها المتعددة في الكويت بشكل عام، إضافة إلى أسباب أخرى من مثل طبيعة المجتمع المحلي ذات التوجهات القبلية والطائفية، وضعف خبرة أفراد المجتمع في المشاركة السياسية، حيث يغلب في كثير من الأحيان التوجه نحو المشاركة السياسية نتيجة لدوافع قبلية أكثر منها سياسية أو اقتصادية.

تؤدي الثقافة السياسية دوراً محورياً في عملية بناء الدولة وتنميتها، إذ تمثل نسقاً متبادلاً بين النظام السياسي والمجتمع ، فعلى الرغم من أن تلك العملية تجري بتخطيط واعٍ ومقصود من النظام السياسي وتهدف في الأساس إلى تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه، إلا أن المجتمع يسهم في هذه العملية عبر صياغة المدخلات، ويقوم النظام بصوغ المخرجات؛ لذا فإن مسؤولية النظام تتطلب منه عدم اغفال القاعدة المجتمعية التي ترتكز أركانه فوقها ولا عن بنيتها الفكرية والثقافية التي تؤدي دوراً مهماً في صوغ المدخلات، ومن ثم التفاعل والاستجابة للمخرجات.

ازدادت في العقد الأخير توجهات النظام السياسي الكويتي نحو التنمية السياسية وتفعيلها بشكل أكثر على أرض الواقع نتيجة لما شهدته المنطقة العربية من تغييرات وأحداث عصفت بالعديد من الأنظمة فيها مؤخراً، حيث أدرك النظام الرسمي أن التنمية السياسية قد أصبحت ضرورة تتطلبها المصلحة العامة في البلاد، وذلك لما لها من دور في تحقيق الاستقرار السياسي، الأمر الذي جعله يبدأ بعمليات بالإصلاح في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا تزال المشاركة السياسية في أغلب الدول العربية بشكل عام، وفي الكويت على وجه الخصوص، تواجه العديد من التحديات المختلفة، ولعل من أبرزها تلك التحديات التقليدية المتصلة بالأبعاد السياسية مثل: طبيعة النظام السياسي، ونظام الحكم، والعلاقة بين السلطات، والبرلمان، والأبعاد الدستورية والقانونية، وكل ما يتعلق بالنظام الانتخابي وإدارة العملية الانتخابية وتنظيم الحقوق السياسية، والأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالدين والنوع والعمل والعمر، والأبعاد الاقتصادية التي تتصل بالدخل، ومستوى المعيشة، والعمل ونسبة البطالة.

أكدت الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية عموماً ودولة الكويت على وجه الخصوص، أن الشروع بعمليات التنمية يمثل مطلباً شعبياً وليس صراعاً بين قوى المعارضة والحكومات المتعاقبة بمعزل عن الحالة الشعبية كما يحاول البعض تصويره، مع الإقرار بأن النخب المعارضة تمثل في النهاية أحد أبرز الأصوات الداعية لهذا المطلب الشعبي والتوجهات العامة في البلاد. الأمر الذي فرض على إدارة الدولة اتباع منهجية جديدة في مسيرة الإصلاح والتنمية، ورغم تعالي بعض الأصوات بأن الحراك السياسي الذي شهدته دولة الكويت خلال الأعوام القليلة الماضية قد جرى أو يجري توظيفه لأجندات خارجة إطار الإصلاح السياسي المنشود، إلا أن تكاتف المعارضة الكويتية الواعية مع الجهات الرسمية المدركة لحساسية الوضع يؤكد على أن مسيرة التنمية السياسية التي تنشدها المعارضة تلتقي في كافة أوجهها في نهاية الأمر مع التوجهات الرسمية الكويتية.

إن الاستقرار السياسي المنشود والذي تسعى إليه كلاً من المعارضة الكويتية والنظام السياسي على حد سواء، لا يمكن تحقيقه من خلال تعظيم الإجراءات الاحترازية أو تكثيف لوائح الممنوعات والمحظورات كما أثبتت التجارب الماضية، وإنما يأتي من خلال سعي كافة الأطراف المعنية في الدولة إلى تحقيق التنمية السياسية المنشودة على أرض الواقع، بعيداً عن أية اعتبارات شخصية أو حزبية أو قبلية أو طائفية، فالتنمية السياسية الفاعلة هي العنصر المؤثر الأكبر في الاستقرار السياسي المنشود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

لقد استوحيت الاستنتاجات السابقة عدة توصيات هي:

ضرورة الاهتمام بكل وسائل التنمية وتنميتها، وذلك من أجل زيادة رضى الشعب الذي هو عامل مهم في الاستقرار السياسي.

إنشاء لجان من شأنها تتبع كل الحالات التي تؤدي بالاستقرار السياسي إلى حالة الخلخلة والتوتر الذي يخرجه عن حالته الطبيعية.

قيام المؤسسات الحكومية بـ التواصل المستمر مع مؤسسات المجتمع المدني، لكونها عامل مهم في الاستقرار والتنمية معاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبراش، إبراهيم (1998) علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

أبو عامود، محمد (2008) النظم السياسية في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

الأتاسي، نزار (1962) تطور التشريع في الكويت، مجلة الرائد العربي، العدد السابع عشر، آذار/مارس.

الأحمد، وسيم (2016) التمكين السياسي للمرأة العربية: دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض.

الإدارة العامة للهجرة (2016) أعداد الوافدين تبعاً لمتغير الجنسية، الإدارة العامة للهجرة في دولة الكويت، الكويت.

أسيري، عبد الرضا (2012) النظام السياسي في الكويت، مطابع الوطن، الكويت.

أسيري، عبد الرضا (2010) النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، مطابع الوطن، الكويت.

الأقداحي، هشام (2009) معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2014) الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات 2011/2010 – 2014/2013، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2013) دراسة حول الخطة التنموية الخمسية 2009-2014، منشورات وزارة التخطيط الكويتية، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2013) مسودة خطة التنمية للسنة الرابعة 2013-2014، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2010) مستقبل التنمية في دولة الكويت في العشرين عاماً القادمة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، 11-12 ديسمبر/ كانون أول.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2007) علاقة التغيرات الاجتماعية / الثقافية في دولة الكويت بالتوجهات التنموية: تحليل تاريخي معاصر، منشورات وزارة التخطيط الكويتية، الكويت.

الأمم المتحدة (1990) اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

برو، فيليب (1998) علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

بشير، ميسون (2007) أثر الإعلام في الأراضي المحتلة في تكوين الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية: نموذج مقترح لبناء المواطنة الصالحة، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان.

البغيلي، محمد (2012) القبلية والسلطة: الحراك السياسي القبلي في الكويت، منشورات مكتبة آفاق، الكويت.

بن الغيث، ناصر (2010) التركيبة السكانية: مشكلة اقتصادية بالمقام الأول، مجلة الرؤية الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، إبريل.

بني سلامة، محمد (2018) معوقات الإصلاح السياسي في الأردن، رأي اليوم، 28 مارس/أذار.

التابعي، كمال (2009) مقدمة في علم الاجتماع الاقتصادي، الطبعة الخامسة، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة.

تقرير تحديات التنمية في الدول العربية (2011) نحو دول تنموية في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، نيويورك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقرير المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2016) التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت، منشورات وزارة التخطيط الكويتية، الكويت.

جمال، عبد المحسن (2007) المعارضة السياسية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت.

جمعة، سعد (1984) الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

الجيوسي، خالد (2018) إلى متى بدون؟ منشور على الرابط https://www.raialyoum.com/index.php.

الحربي، سعود (2000) دراسة مقارنة بين القيم السياسية التي ينشرها المعلمون لطلابهم والقيم المتضمنة في كتب الاجتماعيات في المرحلة الثانوية بدولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الحواتمه، عادل (2004) دور الإعلام في التنشئة السياسية مع دراسة لحالة الإعلام الأردني كنموذج، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، عمان.

الخريشا، ناصر (2017) التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 1999-2017، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

خليل، حسن (2014) العولمة بوصفها مدخلاً إلى الأزمة المالية العالمية: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة عالم الفكر، العدد (42)، أبريل/يوليو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

الخميس، السيد (2005) التربية السياسية لشباب الجامعات في مصر منذ 1952: دراسة نظرية وميدانية عن التربية السياسية لشباب الجامعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

داوسن، ريتشارد (1990) التهيئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، وآخرون، منشورات جامعة فاريونس، بنغازي، ليبيا.

الدرمكي، علي (2012) التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (19812012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدويلة، عبير (2007) درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة، أطروحة دكتوراه غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان.

ربيع، محمد (2015) النظام السياسي في دولة الكويت، دار قرطاس للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

رحومة، يوسف (2011) آليات صنع القرار السياسي والدستور الجديد، حزب العمال البديل، منشور على الرابط http://www.albadil.org.

الزعبي، علي (2015) السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد 41، مايو.

الزعبي، علي (2013) المشاركة السياسية والمجال العام: دراسة ميدانية على عينة من السباب الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 41، العدد3.

الزعبي، علي (2013) الكويت والتنمية الجادة: محاولة لتجاوز الطائفية والقبلية، بدون ناشر.

الزيات، عبد الحليم (2002) التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الزيات، عبد الحليم (1986) التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الأول، دار المعارف، الإسكندرية.

السيد، محمد (2015) استراتيجيات الاحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عد الاستقرار السياسي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

شبلي، سعد (2016) التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في الدول العربية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

شحاتة، السيد (1993) دور الثقافة السياسية في مواقف الشباب نحو العمل السياسي: دراسة للمجتمع المصري في السبعينات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرعة، فراس (1999) المشاركة السياسية في الريف الأردني: دراسة ميدانية في قرى بني عيد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

شعبان، خالد، وحجازي، غادة (2013) التنشئة السياسية وعلاقتها بتوكيد الذات لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة رفح، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 21 (3): 105-75.

شفيق، محمد (1982) هجرة أعضاء التدريس من الجامعات للعمل بالخارج: دوافعها وآثارها، منشورات جامعة عين شمس، مصر.

شمس الدين، إيمان (2012) الاستقرار السياسي في الكويت والتحديات الراهنة، صحيفة السفير العربية، الكويت، http://arabi.assafir.com.

الشهابي، عمر، وآخرون (2015) الثابت والمتحول 2016: الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت.

الصبيحي، أحمد (2000) مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

صعب، حسن (1997) علم السياسة، الطبعة التاسعة، دار العلم للملايين، بيروت.

الطراح، علي (2003) المشكلات الشخصية والمجتمعية للشباب الجامعي الكويتي: دراسة ميدانية مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 19، عدد 2.

الطراح، علي (2000) الأبعاد الاجتماعية للعولمة وتأثيرها في دور المرأة الخليجية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 60، العدد 4، أكتوبر.

عارف، نصر (1994) نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، الطبعة الثانية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد ربه، صابر (2002) الاتجاهات النظرية في تفسير الوعى السياسي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.

عبد الرحمن، عبد الرحمن (2001) علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت.

عبد الملك، عثمان (1981) الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في الكويت: دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الحقوق، السنة الخامسة، العدد الرابع، ديسمبر.

عبد الوهاب، طارق (2000) سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

العتيبي، مناور (2013) الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

العتيبي، فيحان (2010) الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت 1921-1990، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

العثماني، سعد الدين (2010) الوسطية في الاستقرار السياسي، جريدة الوسط المصرية، القاهرة، العدد (2982)، حزب الوسط المصري.

العسل، إبراهيم (2006) التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج، تطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

علي، سعيد (1997) الأصول السياسية للتربية، عالم الكتب، القاهرة.

عليوة، منى (2000) المشاركة السياسية: الموسوعة السياسية للشباب، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

عمار، مروة (2016) المجتمع المدني في الكويت وفعاليته كمدخل للإصلاح الاقتصادي، منشور على الرابط https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/11/04/civil-society-kuwait-opinion.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العيسة، سفيان (2007) إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية، أوراق كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط، العدد 4/آب، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن.

الغبرا، شفيق (2016) مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الغبرا، شفيق (2012) التماسك الاجتماعي في الكويت: من التكوين إلى حراك 2011، الخليج والربيع العربي، الكتاب التاسع والستون، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكويت.

الغيلاني، عبد الله (2008) التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القومي للخليج، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

فهمي، أشرف (2012) الاستقرار السياسي من منظور الوسطية، حزب الوسط المصري،

.http://www.alwasatnews.com/news/496687.html

لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (2017) تقرير الكويت للتنافسية 2016-2017، مركز التميز في الإدارة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت.

اللقاني، أحمد، والجمل، علي (1996) معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب، القاهرة.

المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2013) التقرير الوطني للتنمية البشرية: التماسك الاجتماعي قاعدة التنمية وركيزة الوحدة الوطنية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

مجلس الأمة الكويتي (2013) التركيبة السكانية في دولة الكويت: دراسة تحليلية، إدارة الدراسات والبحوث، مجلس الأمة الكويتي، الكويت.

محمد، غربي (2013) الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة المفكر، (10): 135-107.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسكري، صالح (2011) الرقابة القضائية على دستوريةِ القوانين في دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر.

المشاط، عبد المنعم (1988) العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة السياسية الدولية، العدد 92، أبريل.

المشاقبة، أمين (2015) عوامل الاستقرار السياسي في الأردن، عمان، جريدة الرأي الأردنية.

مصطفى، نادية (1986) حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، 14 (3): 12- 32، جامعة الكويت.

المطيري، خالد (2007) نحو خارطة طريق لتحقيق الاستقرار السياسي في الكويت، مقال منشور، صحيفة الجريدة الالكترونية، http://www.aljarida.com.

المطيري، طارق (2015) ارحل: رواية شخصية لـ17 سنة من الحراك الكويتي، دار جسور للنشر، الجزائر.

المطيري، محمد (2015) دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (2010-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

معوّض، عائشة (2001) الوعي السياسي للطفل المصري في الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

المغيربي، محمد (1998) التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا.

منينة، آيات (2013) المشاركة السياسية في ليبيا التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، منتدى فكرة، http://fikraforum.org/?p=3886&lang=ar.

ناي، جوزيف (2013) ثورة المعلومات وتغيير طبيعة القوة: الربيع العربي كمثال، مقال منشور، صحيفة الغد، متاح على الرابط http://www.alghad.com/articles/595039.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هلال، عصام، والمنوفي، محمد (2001) التنشئة السياسية للطفل الفلسطيني، سلسلة الدراسات التربوية، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة.

هلال، فتحي (2000) تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، وزارة التربية في الكويت: مركز البحوث التربوية، الكويت.

هنتجتون، صامويل (1993) الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت.

هيجوت ، ريتشارد (2000) نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.

وزارة التخطيط الكويتية (2007) نسخة مستحدثة لمشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: الإطار العام، منشورات وزارة التخطيط الكويتية، الكويت.

الوزني، خالد (2013) الاقتصاد الأردني في ظل الأوضاع الراهنة، صحيفة العرب اليوم.

وطفة، علي (2003) التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي، بحث في مضامين الوعى السياسي عند طلاب جامعة الكويت، سلسلة عالم الفكر، عدد 3، المجلد 31، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2 يناير/مارس، الكويت.

وهبان، أحمد (2003) التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

Al-Rawashdeh, M. (2014). The Impact of Globalization on the Political Culture of the Arab Youths, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), 8 (4): 81-120.

Beck, M., & Huser, S. (2012). Political Change in the Middle East: An Attempt to Analyze the 'Arab Spring', Working Papers, Institute of Middle East Studies, Washington.

Castells, M. (1996). The Rise of the Network Society: The Information Age: Economy, Society and Culture, Information Age Series, Oxford: Black wells.

Kuwait Country Report (2012) Political Transformation, Economic Transformation, Bertelsmann Stiftung, Gutersloh, Germany.

Verba, S. (1991) Small group and Political behavior: A Study of leadership Princeton, Princeton university press, USA.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة الإنجليزية

Political Development and its Role in Political Stability in the State of Kuwait During the Period 2006-2017

Prepared by:

Abdulaziz Aqeel Al-Huseeni

Supervisor:

Prof. Mohammaed Awad Al-Hazaimeh

Abstract

The study aimed at clarifying the role of political development in the political stability in the State of Kuwait during the period 2006-2017, by deepening the understanding of those interested in the political issue towards some concepts related to the subject of study such as political development and political stability. On the reality of the political experience in the country and the political reform process pursued by the regime in Kuwait from independence to the present day.

The results of the study showed that the desired political stability can only be achieved through the pursuit of all concerned parties in the state to achieve the desired political development on the ground. The results also showed that the level of political participation in Kuwait is good at the level of the popular classes and weak at the level of party affiliation Kuwait, and that political culture plays a pivotal role in the process of nation-building and development, and that political participation in Kuwait faces many different challenges, most notably the traditional challenges related to political dimensions.

The study recommended that the political development processes in Kuwaiti society should be strengthened in order to deepen democratic behavior in various areas of life and the importance of concerted official and popular efforts to face the challenges that impede the process of political development in the country.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com